الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 –قالمة-

Université du 8 Mai 1945 –Guelma-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير

مطبوعة دروس في:

الإقتصاد البنكي المعمق

الدكتور: توفيق بن الشيخ

السنة الجامعية: 2014/2014

مطبوعة دروس في:

الإقتصاد البنكي المعمق

الدكتور: توفيق بن الشيخ

مقياس: الاقتصاد البنكي المعمق

من خلال هذا المقياس: الاقتصاد البنكي المعمق، يتم تقديم فكرة عن البنوك ووظائفها والتي تمثل صور النشاط المختلفة للبنوك، ذلك لتعاظم دورها في السنوات الاخيرة، بسبب التطورات العالمية التي تشهدها الساحة المالية عموما، والبنكية خصوصا، حيث تم التطرق الى البنوك وتطورها وانواعها، بالإضافة إلى اليات خلق نقود الودائع والسيولة البنكية، ومؤشراتها.

كما تم التطرق أيضا إلى المخاطر البنكية بالتركيز على مقررات لجنة بازل، هذه المخاطر ملازمة لكل عمل مصرفي.

وتم تدعيم الجانب النظري بمجموعة مختلفة من البحوث تقدم من طرف الطلبة.

أهداف المقياس

- تذكير الطالب بالمعارف السابقة.
- تمكين الطالب من الالمام باعمال البنوك وغايتها في الاقتصاد.
- الالمام بالمتغيرات الحاصلة في الساحة البنكية، والعولمة المصرفية.
- تمكين الطالب من اسقاط النظري على واقع البنوك الجزائرية
- اكتساب الطالب رؤية واضحة عن الاقتصاد البنكي.

جامعة 8 ماي 1945-قالمة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المقياس: إقتصاد بنكي معمق

محاور البرنامج المقترح:

1-وظائف البنوك في النظام الاقتصادي

1-1-النظام المصرفي والمالي

1-2-البنوك والسياسة النقدية

1-3-البنوك والنقود (السيولة المصرفية)

2-البنوك كمؤسسات للخدمات المالية

2-1-الانشطة البنكية

2-2-إستراتيجية تنمية أعمال البنوك

3-البنوك والمخاطر

3-1-المخاطر البنكية

3-2-مقررات لجنة بازل

4-البنوك والاسواق

4-1-البنوك والاسواق المالية

4-2-البنوك والاسواق المالية الدولية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المقياس: إقتصاد بنكي معمق

قائمة البحوث المقترحة:

الرقم	عنوان البحث
01	البنك المركزي وعلاقته بالبنوك التجارية
02	تمويل التجارة الخارجية –الاعتماد المستندي-
03	النظام المصرفي الجزائري
04	العولمة المصرفية واثارها
05	البنوك الشاملة
06	الاندماج المصرفي
07	البنوك الالكترونية
08	اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية
09	المخاطر البنكية وادارتها
10	الملاءة المصرفية على مستوى البنوك الجزائرية
11	دور البنوك التجارية في تنشيط السوق المالية
12	البنوك وازمات سعر الصرف
13	الازمة المالية العالمية واثارها المصرفية
14	صيغ التمويل الاسلامي

-كل بحث موجه لطالبين على الاكثر.

-يمكن تقديم أو اقتراح بحوث إضافية.

المحاضرة الأولى البنوك والنظام المصرفي:

إحتل النظام المصرفي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف النظم الاقتصادية، وتزايدت أهميته من يوم إلى آخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على مختلف الاقتصاديات، وعليه فقد أخذ مفهوم الجهاز المصرفي عدة تعاريف وذلك حسب ظروف نشأته وتطوره حيث انعكس ذلك على هيكله، مما جعله يتسم بخصائص معينة.

1- تعريف الجهاز المصرفي وأهميته:

يعتبر النظام المصرفي جزء من النظام المالي، وهو نظام يقيم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية وخاصة تلك المؤسسات التي تتعامل وتمنح الائتمان. ويشمل الجهاز المصرفي المنشآت المالية، السلطات المسؤولة عن السياسة النقدية، أي البنك المركزي والخزينة العامة.

1-1- تعريف الجهاز المصرفي:

يقصد بالنظام المصرفي"مجموع المصارف العاملة في بلد ما وأهم ما يميزه عن غيره هو كيفية تركيب هيكلة وحجم المصارف التي تتكون منها، وكيفية توزيع فروع المصارف على بلد ما، ثم ملكية المصارف ودمجها وتوحيدها"[1]. كما يتكون الجهاز المصرفي في أي دولة من عدد البنوك وتختلف وفقا لتخصصها والدور الفعال الذي تؤديه في مجتمعها وتعتبر أشكال البنوك من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق، والرغبة في خلق هياكل تمويلية تتلاءم مع حاجات المجتمع، في كثير من دول العالم يتضح لنا أن هيكل الجهاز المصرفي يختلف من دولة لأخرى وفقا لنظامها الاقتصادي، ودرجة الحرية التي يتمتع بها الجهاز المصرفي في رسم خططه وسياساته ووضع برامجه أو مدى تدخل الدولة في توجيه الجهاز المصرفي وتنظيمه وكذلك حاجة الدولة لنوع معين من البنوك.

1-2- أهمية الجهاز المصرفي:

من أهم الأهداف الأولية للنظام المصرفي نذكر ما يلي:

1-2-1-المساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية:

النظام المصرفي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتبارها أحد أهدافه من خلال الضوابط العامة لرأس المال والنقود، وكذا أساليب الوساطة المالية المعتمدة على أسلوب القرض بفائدة والفوائض المالية من المال الممنوح ويساهم في المشاريع الإنتاجية الحقيقية وكذا جعل رأس المال مع خبرة العمل في مجال التنمية[2].

1-2-2-تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية:

يعتبر هذا الهدف من أبرز مميزات النظام المصرفي حيث يساهم في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية. إذ أن توزيع الدخل يرتبط بالقيمة التبادلية للسلع والخدمات والتي غالبا ما يتم التعبير عنها في صورة وحدات نقدية كثمن الخدمات و المنتجات.

1-2-3-استقرار قيمة الوحدة النقدية:

تعتبر النقود مقياسا هاما لتقييم السلع والخدمات فلابد أن تحظ باستقرار في قيمتها، و هذا من أهم أهداف النظام المصرفي.

2-هيكل الجهاز المصرفي ومكوناته:

2-1- هيكل النظام المصرفي:

هناك أشكال متعددة لمكونات الهيكل المصرفي ومنها[3]:

- **المصرف ذو المكتب الواحد:** ويقصد بها محل عمل واحد في مكان واحد، وهو مستقل بإدارته.

- **المصرف ذو الفروع المتعددة:** ويؤدي خدماته في أكثر من محل وتؤلف كل هذه الفروع كيانا قانونيا واحدا يشرف عليها المكتب الرئيسي.

- **مجموعة المصارف:** وهي تتألف من مجموعة المصارف الممتلكة من قبل شركة قابضة، وقد تكون هذه المصارف ذات مكتب واحد أو ذات فروع متعددة.

– سلسلة المصارف:

وهي تشبه مجموعة المصارف المتقدم ذكرها فيما عدا ما يتعلق بالملكية إذ أنها هنا بيد شخص طبيعي واحد أو عدة أشخاص طبيعيين.

2-2- مكونات الجهاز المصرفي:

يتكون الجهاز المصرفي من مجموعة من المؤسسات الائتمانية أساسها البنك المركزي، وقوامها البنوك التجارية والمتخصصة.

2-2-1-البنك المركزي:

يعتبر البنك المركزي مؤسسة نقدية عامة، يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي، وهو"عبارة عن الهيئة التي تتولى إصدار البنكنوت وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي، كما يوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية، بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظام الاقتصادي والاجتماعي، ورغم اعتقاد البعض بضرورة أن تكون البنوك المركزية مملوكة ملكية عامة، إلا أن ذلك لم يمنع من قيام بنوك مركزية مملوكة ملكية خاصة أو ملكية مشتركة مع القطاع الخاص، ولم يؤثر وجود الملكية الخاصة في قيام البنوك بوظيفتها كبنوك مركزية على أفضل وجه"[4].

– البنك المركزي"مؤسسة تقف على قمة النظام المصرفي جميعه بسوقيه النقدي والمالي ويطلق عليه في نفس الوقت بنك البنوك أو بنك الحكومة"،[5] ويقوم البنك المركزي بوظيفة أساسية هي الرقابة والتحكم في عرض النقود والإشراف على السياسة الائتمانية

– البنك المركزي هو" المؤسسة التي تشغل مكانة هامة ورئيسية في النظام المصرفي، والهدف الرئيسي من سياسته ليس تحقيق ا لأرباح بل خدمة المصالح الاقتصادية والمالية العامة"[6].

– البنك المركزي له القدرة على خلق وتدمير النقود القانونية من ناحية، والقدرة على التأثير في إمكانيات البنوك التجارية في خلق نقود الودائع من ناحية أخرى، ويمثل سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية، فهو بذلك يعتبر بنك الدرجة الأولى.

– البنك المركزي في مفهوم السلطة النقدية هو "بنك البنوك لأنه يمدها ببعض الخدمات مثلما يقوم بتقديم خدمات لزبائنه ورغم أن هذا الأخير يحقق أرباح إلا أن هذه الأرباح لا تعتبر سببا رئيسيا لنشاطه لأن ما يحكم مصلحته هو خدمة المصلحة العامة في الميدان النقدي، ومع ذلك فإن المصلحة العامة تختلف من بلد لآخر، كما يقوم البنك المركزي بإعطاء قرارات والتي بفضلها تعمل على تطورات الكتلة النقدية على استقرار الاقتصاد"[7].

أ– خصائص البنك المركزي:

هناك عدة خصائص يتصف بها البنك المركزي من أهمها[8]:

– يشغل مركز الصدارة، فضلا عن الوظائف التي يقوم بها، و له قدرة خلق وتدمير النقود القانونية.

– يتمتع البنك المركزي بقدرة تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية.

– يقوم البنك المركزي بتنظيم النشاط المصرفي باعتباره مؤسسة عامة.

– يقوم بإصدار النقود القانونية ويلبي الاحتياجات المالية للحكومة.

– يقوم البنك المركزي بمراقبة البنوك التجارية على نحو يسمح للدولة بمباشرة سياستها النقدية.

ب– وظائف البنك المركزي:

ويمكننا أن نلخص الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية فيما يلي[9]:

–البنك المركزي ووظيفة الإصدار:

ينفرد البنك المركزي بوظيفة إصدار النقود القانونية، ووظيفة إصدار أوراق البنكنوت هي أولى وظائف البنك المركزي والتي تميزه عن البنوك التجارية، وهذا ما يفسر في هيمنة سلطته على جميع البنوك، فعندما أصبحت أوراق النقود عملية قانونية ذات قوة إبراء غير محدودة زادت مكانة البنك المركزي داخل الجهاز المصرفي.

–بنك البنوك (المقرض الأخير):

إن هذه الوظيفة تمثل علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية، فعلى اعتبار أنه يقع على قمة الجهاز المصرفي فهو يمثل بذلك سلطة رقابة على جميع البنوك المندرجة ضمن الجهاز المصرفي، وتتلخص سلطته فيما يلي:

– الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وكذا ودائعها، حيث يتلقى البنك المركزي الاحتياطات القانونية للبنوك التجارية في حسابات هذه الأخيرة، وهي إجبارية لا يجوز التصرف فيها من جانب البنوك التجارية.

– الإشراف على عمليات المقاصة بين البنوك ويكون ذلك نتيجة العمليات اليومية للبنوك التجارية التي تتم عن طريق التعامل بالشيكات فيما بين المتعاملين الاقتصاديين أصحاب الحسابات لدى هذه البنوك.

– تقديم الاستشارة للحكومة (بنك الحكومة):

يعتبر وكيل الحكومة، ومستشارها المالي، وتتلخص أهم خدماته فيما يلي:

– يقرض الحكومة عند الحاجة عن طريق إصدار عملات ورقية.

– المساهمة في صنع القرارات المالية للدولة والعمل على تطبيقها؛

– القيام بعملية السداد فيما يخص القروض العامة، والعمل على تنظيم الدين العام.

– تقديم الخبرة والمشورة في الشؤون النقدية والمالية خاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية.

– تقديم مختلف القروض للحكومة أو الخزينة في حالة الحاجة إلى ذلك.

– تسيير احتياطي الدولة من الصرف الأجنبي، حيث أصبح البنك المركزي بنكا للرقابة على التحويل الخارجي.

–الإشراف على الائتمان وتوجيهه:

تعتبر من الوظائف الحديثة للبنوك المركزية، إذ أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بعملية خلق نقود الودائع من قبل البنوك التجارية، حيث يمارس البنك المركزي رقابة توجيهه على أعمال البنوك التجارية التي تتنوع أهدافها ووظائفها بتنوع الأعمال الاقتصادية، ويكون ذلك عن طريق إجراء الفحص الدوري، والتحقق من كافة رأس المال والأموال الخاصة، و يمكنه أن يؤثر في السياسة الائتمانية للدولة بفعل أدوات معينة سواء مباشرة أو غير مباشرة.

–إدارة الاحتياطي القانوني:

وهو"نسبة من اجمالي ودائع البنك يحتفظ بها لدى البنك المركزي، ولا يدفع فوائد عليها"[10].

2–2–2– البنوك التجارية:

البنوك التجارية هي" إحدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل بالنقود والتي تسعى لتحقيق الربح، وتعتبر المكان الذي يتلقى فيه عرض النقود بالطلب عليها إذ أنها توفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمؤسسات"[11].

ويطلق على تلك البنوك ببنوك الودائع، وقد اكتسبت ثقة كبيرة لما تقوم به من الوفاء والالتزام وأصبحت تتمتع بقبول عام من قبل الأفراد، فهي تمثل الركيزة الأساسية للنظام المصرفي، بحيث تمثل قاعدة النظام المصرفي. ويقصد بالبنوك التجارية تلك" البنوك التي تقبل ودائع الأفراد، وتلتزم بدفعها عند الطلب أو في موعد يتفق عليه، وتمنح القروض قصيرة الأجل"[12].

☜ كيف نشأت وتطورت البنوك التجارية ؟ 🕘

2-2-3- البنوك المتخصصة:

تقوم هذه البنوك بنشاطات مختلفة تكمل نشاط الأجزاء الأخرى من النظام المصرفي، وتعمل على تمويل مشروعات اقتصادية، وذلك وفقا لتخصص المصرف، وهي تعتمد في مواردها على رأسمالها، أو ما يخصص لها من ميزانية الدولة، وكذلك من السندات أو القروض العامة التي تصدرها. "وتشترك فيها المصارف التجارية كنوع من أنواع الاستثمار عندها، وهي بدورها لا تستطيع التوسع في نشاطها إلا في حدود مواردها"[13]. وتنقسم البنوك المتخصصة إلى الأنواع التالية:

أ- البنوك الزراعية:

تختص هذه البنوك بالتمويل الزراعي" وذلك لمواجهة الأزمات الزراعية من أجل تحسين الكفاءة التسويقية الزراعية ورفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية عن طريق إدخال التقنية الزراعية الحديثة"[14].

ب- البنوك العقارية:

هي عبارة عن بنوك تهتم بتقديم السلف في الأزمة لشراء العقارات في شكل أراضي أو عقارات مبنية، وتعتمد في تمويل نشاطاتها على رؤوس أموالها وعقد القروض طويلة الأجل.

ج- البنوك الصناعية:

كان أول ظهور للبنوك الصناعية في إطار خطط لإمداد المشروعات الصناعية بالتمويل طويل الأجل اللازمة لشراء المعدات والآلات الإنتاجية ورأس المال اللازم للتشغيل، بهدف جذب المستثمرين لإقامة الصناعات، من أجل تقديم مختلف الخدمات والتسهيلات المالية والائتمانية.

د- بنوك التجارة الخارجية:

يختص هذا النوع من البنوك في تقديم خدمات مصرفية لمساعدة التجارة الخارجية من أجل تنميتها عن طريق توفير التمويل اللازم ومراسلات التجارة الخارجية وفتح الاعتمادات المستندية وغيرها.

2-2-4- بنوك الاستثمار:

تقتصر على قبول الأوراق التجارية بهدف تمويل التجارة الخارجية، وتوفير الأموال اللازمة للمقترضين في الخارج من أجل طرح الأسهم والسندات في الأسواق المحلية، وقد امتد نشاطها ليشمل مختلف المجالات كالاندماج بين الشركات وتمويل عمليات البيع.

2-2-5-البنوك الإسلامية:

هي بنوك حديثة النشأة تسعى إلى تحريم ونبذ سعر الفائدة كأساس لتعاملات البنك وعملائه، ويؤكد على إتباع قواعد الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية، وتم قبول إنشاء البنوك الإسلامية من طرف المتعاملين معها بشكل فاق التوقعات، وتم تحقيقها لنتائج في مجال التمويل وجذب الودائع وإمكانية تحقيقها للأرباح للمودعين والمساهمين وإمكانية انتشارها عبر العالم.

☜ ما اهمية البنوك الاسلامية في ظل الازمة المالية العالمية الراهنة؟ 🕘

2-2-6 -بنوك الادخار:

نشأت هذه البنوك في أول الأمر في شكل وحدات مصرفية صغيرة، إلا أنها في معظمها قد بدأت في التبعية لنظام البريد، وتطورت فكرتها وأصبحت أقرب وسيلة للمدخر لإيداع أمواله فيها، وهي تتميز بانخفاض الحد الأدنى للإيداع إلى الحد الذي يمكن من تجميع المدخرات الشعبية.

☜ قارن بين البنك المركزي والبنوك التجارية ؟ 🕘

تتميز البنوك التجارية بمجموعة من الخصائص أهمها:

- **تتأثر برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه؛**
- **تعدد البنوك التجارية أمام وحدانية البنك المركزي؛**
- **تختلف النقود القانونية عن النقود المصرفية فالأولى إبرائية وغير نهائية والثانية نهائية بقوة التشريع؛**
- **تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق الربح على عكس البنك المركزي.**

☜ ماهي أثار العولمة على الجهاز المصرفي (العولمة المصرفية)؟ 🕘

المحاضرة الثانية: البنوك والسياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية من أهم مجالات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، وما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى. و يتمثل تطبيق هذه السياسة في مجموعة من الأدوات التي تندرج في وعاء واحد ألا وهو الجهاز المصرفي.

1- مفهوم السياسة النقدية:

تعددت التعاريف حول مفهوم السياسة النقدية من مدرسة إلى أخرى و كيفية تحديد موقعها من السياسة الاقتصادية ذلك لأن لها دور فعال ومحرك للدورة المالية و تنظيم الكتلة النقدية.

- السياسة النقدية هي" مجموعة الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي بغرض التأثير على العرض النقدي بطريقة ما للوصول إلى تحقيق مجموعة الأهداف الاقتصادية"[15].

- تعبر السياسة النقدية عن" مجموعة النصوص والقوانين والإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على المعروض النقدي بالتوسع أو الانكماش بغية تحقيق أهداف اقتصادية"[16].

2- موقع السياسة النقدية من السياسة الاقتصادية:

في اغلب الأحيان يكون السبب في الاختلال الاقتصادي الداخلي والخارجي هو السياسة النقدية، إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وإذا كانت أهم أهداف السياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار النقدي، فيعني أن هناك ارتباط وثيق بين النشاط الاقتصادي والنقدي ويظهر ذلك من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية من بينها البطالة، التضخم وانخفاض العمالة الوطنية بالحلول النقدية[17].

ويوجد تناسق بين السياسة النقدية و السياسة الاقتصادية وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الداخلي، فالسياسة النقدية تستخدم إحدى أدواتها لامتصاص فائض قوى الشرائية في سوق السلع والخدمات وذلك عن طريق استقطاب هذا الفائض في شكل أوعية ادخارية، وأيضا تستطيع التأثير على سعر صرف العملة الوطنية بالقدر

الذي يقلل من حدة العجز في ميزان المدفوعات، وتستخدم أيضا لحماية العملة الوطنية من التدهور ولتحقيق التوسع الاقتصادي على أساس تحويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة حتى يقضى على الاختلال بين التيار النقدي والتيار السلعي.

ما علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية؟

3- أدوات السياسة النقدية:

تعبر أدوات السياسة النقدية عن مختلف الاساليب التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية، بما يمكنها من تعديل مستوياتها للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية وتشمل نوعين من الوسائل الكمية منها والنوعية، كما ان هذه الادوات تتباين من اقتصاد لآخر، إذ تخضع لدرجة التناسق في الجهاز المصرفي والنظام الاقتصادي.

3-1- الأدوات الكمية:

3-1-1- سياسة معدل إعادة الخصم:

سعر إعادة الخصم هو" عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من كمبيالات و أذونات خزينة مقابل ما يقدمه لها من قروض أو سلف مضمونة بمثل هذه الأوراق. واستنادا إلى هذه الوسيلة تستطيع البنوك التجارية الحصول على القروض من البنك المركزي لدعم السيولة النقدية لديها بسعر خصم معين"[18].

وهناك علاقة بين معدل إعادة الخصم وأسعار الفائدة ذات طابع إيجابي في اتجاه واحد. وتؤدي زيادة معدلات إعادة الخصم إلى خفض حجم النقود في المجتمع. ولهذا تلجأ البنوك المركزية عندما تريد التأثير على تقليص عرض النقود إلى رفع معدل إعادة الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة في الأسواق المالية ومنه عدم تشجيع الاقتراض من البنوك التجارية، وبالتالي انخفاض الائتمان. ويتم خفض هذا المعدل عند الرغبة في زيادة حجم الائتمان.

إلا أن ما عرفته الأنظمة الاقتصادية والنقدية والمالية من تغيرات جعلت هذه الأداة قليلة الجدوى من حيث التأثير، خاصة في الدول النامية التي تتمتع بمنحى كفاية استثمارية لا يتمتع بمرونة قوية تبعا للمتغيرات في سعر الفائدة، إضافة إلى انه لا يمثل في كثير من المشاريع إلا جزءا ضئيلا من تكاليف التمويل وهذا لوجود التمويل الذاتي.

3-1-2- عمليات السوق المفتوحة:

تعني" سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية من أسهم وسندات"،[19] وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر استعمالا خاصة في الدول النامية.

☜ ما اثر هذه الأداة على حجم النقد المتداول؟ 🕘

يؤدي استخدام هذه الأداة إلى تغيير حجم النقد المتداول ويؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، فشراء السندات العمومية وأذونات الخزينة والذهب والأوراق المالية يؤدي إلى زيادة النقد المتداول. أما في حالة بيعها فيؤدي ذلك إلى انخفاض النقد المتداول، اعتبارا أن عمليات الشراء والبيع تتم للبنوك التجارية.و"تعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة للدول المتقدمة وهي أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي"[20].

3-1-3- الاحتياطي النقدي القانوني:

"تعتبر نسبة الاحتياطي النقدي من الأدوات المستخدمة على الائتمان الذي يؤثر في عرض النقود. حيث تقوم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائع العملاء لديها في خزائن البنك المركزي"[21]، أي أن تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي مما يؤدي إلى رفع نسبة الاحتياطي ونسبة السيولة عندما يهدف الحد من الائتمان لعدم التوسع في عملية خلق النقود وبالتالي الحد من عرضها.

أي الادوات السابقة اكثر تأثيرا في الواقع العملي؟

3-2-الأدوات الكيفية:

تستخدم الأدوات الكيفية في التحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الإنفاق في وجهات معينة مثل تشجيع القروض الإنتاجية دون القروض الاستهلاكية أو تشجيع القروض القصيرة الأجل والحد من القروض الطويلة الأجل، وكما تدخل السياسة النقدية في قطاعات معينة وأنشطة تعاني من عدم الاستقرار أو بعض الصعوبات مما يتطلب علاجا خاصا باستخدام أدوات نوعية. وتستخدم كذلك للتأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات معينة، ومن أهمها[22]:

3-2-1- تأطير الائتمان:

وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة ، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تعرض البنوك إلى عقوبات على واعتماد الأسلوب ينبع من السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.

3-2-2- النسبة الدنيا للسيولة:

حيث يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض الخصوم، وهذا خوفا من خطر الإفراط في الاقتراض من قبل البنوك التجارية بسبب أصولها مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.

3-2-3- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:

يدفع هذا الأسلوب المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات بصورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محدودة.

3-2-4- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:

تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد التي تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن قيامها بذلك.

3-2-5- التأثير والإقناع الأدبي:

وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وذلك بطلبها بطرق ودية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارة شؤون التمويل لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة حديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة.

☜ هل تطبيق الأساليب الكمية وحدها كافية لنجاح السياسة النقدية ؟ 🕘

4- أسس السياسة النقدية:

"تختلف أسس السياسة النقدية حسب مستويات التقدم والتطور في النظم الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات. ففي الدول الرأسمالية المتقدمة تتركز هذه السياسات بالدرجة الأولى في المحافظة على التشغيل الكامل للاقتصاد من أجل الاستقرار النقدي الداخلي وذلك لمواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة، وتنتهج هذه الدول بعض السياسات النقدية الكمية كسياسة السوق المفتوحة أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي لدى البنوك"[23]، إلا أن السياسة النقدية لا تعد كافية، في تحقيق جميع الأهداف مما قلل من أهميتها وزاد الاعتماد على السياسة المالية وذلك لأن هناك حدود لا تتجاوز الدولة في مجال خفض أسعار الفائدة أو زيادة عرض النقود.

كما أن أسس السياسة النقدية في الدول السائرة في طريق النمو تكمن في الأهداف الأساسية لسياساتها الاقتصادية ومنها السياسة النقدية التي تنحصر في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، ويقلل من دور السياسات النقدية في توفير الموارد المالية لاختلال الهيكل الإنتاجي لتلك الدول وخاصة عنصر العمل وتخلف النظام المصرفي وقلة تأثيره فضلا عن قلة المؤسسات المالية غير المصرفية.

☜ قارن بين: أ-السياسة الاقتصادية ب-السياسة المالية
جـ-السياسة النقدية؟ 🕘

☜ ماهي عوامل ضعف السياسة النقدية في الدول النامية؟ 🕘

المحاضرة الثالثة: وظائف البنوك التجارية:

1-وظائف البنوك التجارية: هناك عدة وظائف للبنوك التجارية، من أهمها[24]:

- قبول الودائع وإيداعها في حسابات بأسماء أصحابها؛
- القيام بأعمال مصرفية، حيث أصبح لكل نوع منها أعمال محددة تقوم بها وتؤديها لعملائها؛
- تقديم مجال للادخار سواء للأفراد أو المنشآت وذلك من خلال تقديم عوائد جذابة على الودائع أو الأوراق المالية؛
- تلعب البنوك التجارية دورا هاما في تسيير وسائل الدفع؛
- منح القروض قصيرة الأجل، وتأخذ هذه القروض أحد الصور الآتية:

✓ السحب على المكشوف.

✓ الخصم حيث يقوم بإقراض العميل القيمة الاسمية لهذه الأوراق بعد أن يتقاض البنك مصاريف خصم هذه الأوراق؛

✓ القيام بخدمات الأوراق المالية لحساب عملائه، وذلك لشراء الأوراق المالية وتحصيلها في موعد استحقاقها؛

✓ القيام بعمليات أمناء الاستثمار لحساب العملاء.

- وظيفة خلق الودائع، حيث من أهم الوظائف التي يقوم بها البنك التجاري لما لها من تأثير على الاقتصاد، ويوفر البنك التجاري احتياطات نقدية، و"كذا نسبة ما يحتفظ بها هذا البنك من ودائع في صورة أرصدة نقدية حاضرة"[25].
- يقوم البنك التجاري بعملية الإقراض، وعند قيامه بهذه العملية لابد أن يحوز من الأصول في شكل نقود سائلة بالقدر الضروري، والهدف من اشتراط هذا القدر هو تأمين التحويل من نقود الودائع والنقود القانونية؛
- التعامل بالاعتمادات المستندية: ويتم عن طريقها تسهيل عمليات التجارة الخارجية إذ بموجبها يتم تسوية الالتزامات فيما بين المستورد والمصدر عن طريق انتقال مبالغ السلع المستوردة إلى حساب المصدر في الخارج.

☜ اذا كان البنك مؤسسة مالية فمما تتكون ميزانيته؟ 🕘

2- ميزانية البنك التجاري:

تتضمن ميزانية المصرف التجاري من جانبين، الجانب الأيمن منها يمثل الموجودات (أواستخدامات أموال المصرف) ، والجانب الأيسر منها يمثل المطلوبات(أو مصادر أموال المصرف) .
وتظهر مكونات الموجودات (الأصول) في الميزانية متسلسلة حسب سيولتها ، فتظهر الأصول الأشد سيولة (أرصدة نقدية سائلة) في مقدمة الموجودات ، تليها الأقل سيولة ثم الأقل وهكذا ، أما مكونات المطلوبات (الخصوم) فإنها تنظم حسب كلفتها وحجمها ، فتظهر الودائع اولا ثم الأصول المقترضة ثم رأس المال الممتلك ، ويمكن تصوير ميزانية مبسطة لمصرف تجاري كما في الجدول أدناه .

جدول: ميزانية المصرف التجاري

الموجودات (الإستخدامات)	المبالغ	المطلوبات (المصادر)	المبالغ
1- الأرصدة النقدية الجاهزة		**1- الودائع**	
- نقد في الصندوق	×××	**- ودائع تحت الطلب**	×××
- أرصدة لدى البنك المركزي	×××	**- ودائع توفير**	×××
- أرصدة لدى المصارف التجارية	×××	**- ودائع لأجل**	×××
- أرصدة سائلة أخرى	×××		
2- محفظة الحوالات المخصومة		**2- رأس المال الممتلك**	
- اذونات الخزينة		**- رأس المال المدفوع**	×××
- الأوراق التجارية المخصومة	×××	**- الاحتياطيات**	×××
	×××	**- الأرباح المحتجزة**	×××
3- محفظة الأوراق المالية		**3- الأموال المقترضة طويلة الأجل**	
- سندات الحكومة	×××	**- الإقتراض من سوق رأس المال**	
- أسهم وسندات غير حكومية	×××		×××
4- قروض وسلف		**4- الأموال المقترضة قصيرة الأجل**	
- قروض قصيرة الأجل	×××	**- الاقتراض من المصارف التجارية**	
- قروض طويلة الأجل	×××	**- الاقتراض من البنك المركزي**	×××
5- صكوك ومسحوبات قيد التحصيل		**5- مصادر تمويل أخرى**	
6- العقارات والموجودات الأخرى		**- التأمينات المختلفة**	×××
- أثاث وسيارات	×××	**- أرصدة وصكوك مستحقة الدفع**	
- موجودات أخرى		**- حسابات دائنة**	×××
	×××	**- أية مطلوبات أخرى**	×××
مجموع الموجودات	×××	**مجموع المطلوبات**	×××

2-1- مصادر أموال البنك التجاري[26]:

تمثل المطلوبات بأنها الأموال التي توفرت لدى المصرف، والتي يستخدمها في تمويل استثماراته، وتشكل الودائع المصدر الرئيسي لموارد المصرف، ويليها رأس المال الممتلك والقروض. وتسعى المصارف التجارية إلى زيادة حجم موارد ها إلى أقصى ما يمكن بأقل تكلفة وأقل مخاطرة، ويمكن توضيح أهم عناصر المطلوبات كما يلي:

2-1-1- الودائع :

تعد الودائع من أهم مصادر أموال المصرف التجاري، حيث تشكل نسبة كبيرة من إجمالي المصادر، وتنقسم الى:

أ- الودائع الجارية:

يطلق على الودائع الجارية الودائع تحت الطلب ، وهي عبارة عن اتفاق بين المصرف والزبون ، يودع بموجبه الزبون مبلغا من النقود لدى المصرف، على أن يكون له الحق في سحبه في أي وقت يشاء ودون إخطار سابق منه وتتميز الودائع الجارية عن غيرها بحركتها الكبيرة بالزيادة والنقصان وبانعدام الفائدة عليها .

ب – ودائع التوفير:

تمثل ودائع التوفير اتفاق بين المصرف والزبون ، يودع بموجبه الزبون مبلغا من النقود لدى المصرف مقابل الحصول على فائدة ، على أن يكون للزبون الحق في السحب من الوديعة في أي وقت يشاء دون اخطار سابق منه، ويحمل صاحب هذه الوديعة دفتر تسجل فيه المبالغ المودعة والمسحوبة والفائدة المستحقة والرصيد وتحسب الفائدة على اقل رصيد شهري للحساب.

ج – الودائع لأجل:

وهي اتفاق بين المصرف والزبون ، يودع الأخير بموجبه مبلغا لدى المصرف، لا يجوز له سحبه أو جزء منه قبل تاريخ متفق عليه، وفي مقابل ذلك يحصل المودع على فائدة بصفة دورية أو يحصل عليها في نهاية مدة الإيداع. وعادة ما يشترط في الودائع لأجل ألا يقل المبلغ المودع عن قدر معين . وقد يتدرج معدل الفائدة في التصاعد كلما زاد المبلغ المودع أو كلما طالت فترة الايداع .

2-1-2- رأس المال الممتلك:

ويعرف بأنه مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحابه عند البدء بتأسيسه، إضافة إلى احتياطياته القانونية والخاصة وأرباحه التي احتجزها أي أن: **رأس المال الممتلك = رأس المال المدفوع + الإحتياطيات + الأرباح المحتجزة** .

☜ **ما أهمية رأس المال الممتلك بالنسبة للبنك وللمودعين والجهاز المصرفي ككل؟** 🕗

أ- رأس المال المدفوع:

ويقصد به مجموع الأموال التي دفعها مساهمو المصرف عند تأسيسه مساهمة منهم في تكوين رأس ماله، غير أنه يشكل نسبة ضئيلة من إجمالي أموال المصرف.

ب – الاحتياطيات:

وهي المبالغ التي اقتطعها المصرف من أرباحه السنوية السابقة، فتراكمت في صورة احتياطات لتكون بمثابة ضمان للمودعين والدائنين الآخرين، ولمساعدته على ممارسة أعماله، والاحتياطات على نوعين :

-احتياطي قانوني وبموجبه يكون المصرف ملزما بتكوينه بحكم القانون، الذي يصدره البنك المركزي بهذا الخصوص أو بحكم الأعراف والتقاليد المصرفية السائدة.

-الاحتياطي الخاص وبموجبه يكون المصرف مختارا بتكوينه بحكم القرارات التي تصدرها إدارة المصرف ذاته.

ج – الأرباح المحتجزة :

هي الأرباح التي تقرر إدارة المصرف احتجازها من صافي الربح القابل للتوزيع لتنمية موارده، ويعد وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخليا.

2-1-3- **الأموال المقترضة:**

من بين الاتجاهات الحديثة في تنمية مصادر تمويل أموال المصرف هو الالتجاء إلى الاقتراض ، ومن أبرز المصادر التي يلجأ إليها المصرف هي: سوق رأس المال والمصارف التجارية والبنك المركزي وغيرها من المؤسسات المالية المقرضة الأخرى.

أ- الاقتراض من سوق رأس المال:

يعد هذا النوع من الاقتراض بأنه طويل الأجل يلجأ إليه المصرف لغرض تدعيم رأسماله، وزيادة طاقته الاستثمارية.

ويتميز الاقتراض من سوق رأس المال عن الودائع ، بكونه لا يخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني ، وكذلك فإن رصيد القرض غالبا ما يضل ثابتا طوال فترة الاقتراض ، أما أقساط تسديد القرض مع الفوائد المترتبة عليه ، فهي معروفة مقدما سواء من حيث القيمة أو التوقيت بما يعني انخفاض تكلفة ادارتها وعلى الرغم من هذه المزايا ، فإن للقروض طويلة الأجل بعض العيوب من أهمها ، إنها قد لا تمثل مصدرا خصبا لاحتياطيات المصارف ، إذ قد يصعب على المصارف الصغيرة الحصول عليها بشروط ملائمة ، كما قد تضع التشريعات المالية حدا أقصى لها.

ب– الاقتراض من المصارف التجارية:

يعد الاقتراض من المصارف التجارية اقتراضا قصير الأجل، ويأخذ صورا من أهمها : اقتراض الاحتياطي الفائض ، والاقتراض بمقتضى اتفاق إعادة الشراء، حيث يقوم بنك ببيع أوراق مالية إلى بنك آخر على أن يقوم المصرف البائع بإعادة شراء تلك الأوراق فيما بعد بسعر متفق عليه مقدما. وعادة ما يتحدد سعر الفائدة على هذه القروض وفقا لقانون العرض والطلب.

ج – الاقتراض من البنك المركزي :

يعد الاقتراض من البنك المركزي اقتراضا قصير الأجل، وعلى الرغم من اعتبار الاقتراض منه من بين الإستراتيجيات التي تلجأ إليها المصارف لتنمية مواردها المالية، إلا أن المصارف عادة ما تتردد في ذلك حتى ولو كانت هذه القروض أقل تكلفة من غيرها من مصادر التمويل ويرجع هذا إلى عدم رضا البنك المركزي على المصارف التي تكرر الاقتراض منه.

2–1–4–مصادر تمويل أخرى:

أ – التأمينات المختلفة :

وهي التأمينات التي يضعها الأفراد في المصارف مثل تأمينات الاعتمادات المستندية .

ب – أرصدة وصكوك مستحقة الدفع

يتميز هذا المصدر إضافة إلى أنه مصدر أموال غير ثابت فإنه يشكل نسبة ضئيلة من مجموع تمويل الأموال.

☜ماهو المعيار الذي ترتب عليه مصادر اموال البنك التجاري ؟ 🕘

☜ ماهو المصدر الاكثر اهمية من اجمالي المصادر ؟ 🕘

2-2-استخدامات أموال المصرف التجاري[27]:

يقصد بالموجودات (الأصول) بأنها الأموال التي يتم على ضوءها توزيع الموارد المالية المتاحة للمصرف بين مختلف مجالات الاستثمار التي تظهر تفاوتا كبيرا من حيث السيولة ومن حيث الأرباح ، ولما كان لكلا من السيولة و الارباح أهميتها بالنسبة للمصارف التجارية، فإن هذه الاخيرة تحتفظ بجزء من مواردها على شكل أرصدة نقدية وتستثمر جزء آخر منها في اصول تتمتع بسيولة عالية غير أنها لا تدر إلا ربحا زهيدا ، كأذونات الخزينة والأوراق التجارية المخصومة، ثم توزع ما تبقى من مواردها على الأنواع الأخرى من الأصول التي تكون أقل سيولة من الأنواع السابقة ولكنها تدر عليها الشطر الأعظم من أرباحها . وفيما يأتي دراسة مختصرة لمختلف الأصول المدرجة في ميزانية المصرف التجاري.

2-2-1-الأرصدة النقدية الجاهزة :

تعد الأرصدة النقدية الجاهزة أكثر البنود سيولة، وتتألف من جزئين رئيسيين:

-الجزء الأول :

كمية النقود الحاضرة التي يتحتم على المصرف الاحتفاظ بها في الصندوق، لمواجهة طلبات سحب المودعين لأرصدة حساباتهم، ويتوقف مقدار النقود التي يجب على الاحتفاظ بها في الصندوق على ما يتوقعه من طلبات السحب.

-الجزء الثاني

منها الأرصدة النقدية الدائنة التي يجب أن يحتفظ بها المصرف التجاري لدى البنك المركزي ويكون بنسبة معينة من الودائع، يحدد القانون الحد الأدنى و الأعلى لها ويترك للبنك المركزي حق تحديد النسبة النافذة المفعول. إضافة إلى ذلك تعد الأرصدة التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى بعضها البعض والعملات الأجنبية والذهب والصكوك المستحقة على المصارف الأخرى من الأرصدة النقدية الجاهزة أيضا. إن جميع هذه الأرصدة النقدية الحاضرة، التي يحتفظ بها المصرف التجاري، تتمتع بأقصى درجات السيولة، غير أنها لا تدر دخلا، ولهذا تحاول المصارف أن تقلل من مقدارها إلى حد يتفق والقوانين المصرفية.

2-2-2-محفظة الحوالات المخصومة :

تكون الحوالات المخصومة البند الثاني من الأصول ، وهي تتمتع بدرجة عالية من السيولة، لأنها تمثل قروضا قصيرة الأجل، ويتم ذلك بشراء اذونات الخزينة والأوراق التجارية، وتكون أسعار فائدتها أكثر انخفاضا من الأوراق المالية.

أ- **أذونات الخزينة :**

وهي نوع من السندات الأذنية التي تصدرها الدول لأجل قصير تتعهد فيها بأن تدفع مبلغا معينا في وقت لاحق، وهي تستعمل لسد العجز المؤقت بين الايرادات والمصروفات في الميزانية ، وتتراوح مدتها بين بضعة أسابيع وسنة واحدة.

ب – الأوراق التجارية المخصومة:

وهي صكوك ائتمان قصيرة الأجل لا تتجاوز مدتها في أغلب الأحيان ثلاثة أشهر، وتتضمن إلتزاما بدفع مبلغ من النقود يستحق الوفاء في وقت معين ومكان معلوم، ويمكن تداول هذا النوع من الأوراق بالمناولة إذا كان لحاملها أو بالتظهير إن كانت شخصية، فيقبلها المصرف التجاري كأداة وفاء لتسوية الديون، ويقبل الأفراد التعامل بهذه الصكوك باعتبارها أداة وفاء نظرا لأمكانية تحويلها إلى نقود حاضرة قبل حلول ميعاد استحقاقها بعد اختزال مبلغ معين يمثل فائدة القيمة المذكورة عن المدة الواقعة بين تاريخ خصم الورقة وميعاد استحقاقها مضافا إليها عمولة المصرف ومصاريف التحصيل.

مالفائدة من خصم الورقة التجارية بالنسبة للبنك أو لمالكها؟

إن عملية خصم الأوراق التجارية تقدم خدمات جليلة للتجار فتيسر لهم الحصول على النقود كلما دعت الضرورة، و بالنسبة للمصرف فإنها وسيلة لاستثمار جزء من مواردها دون أن تتعرض لخسارة جسيمة لأن من وقع عليها يبقى مسؤولا عن قيمتها حتى الوفاء.

2-2-3-محفظة الأوراق المالية:

تستثمر بعض المصارف التجارية جزءا من مواردها في شراء الأوراق المالية نظرا لما تدره من دخل مرتفع وان كانت اقل الاصول سيولة، ذلك ان حملة هذه الاوراق لا يستردون قيمتها إلا بعد فترة طويلة، ولذلك فان القيمة الرأسمالية لها تتقلب صعودا أو نزولا وتتناسب عكسيا مع سعر الفائدة الجاري في السوق ورغم من ان الاوراق

المالية هي استثمار قليل السيولة نسبيا فمن الممكن التعامل بها بالبيع والشراء بسهولة اذا وجدت سوق مالية واسعة وتحتوي محفظة الاوراق المالية على مجموعتين من الاوراق :

أ-سندات الحكومة والمؤسسات العامة والإدارات المحلية:

أي السندات التي تصدرها الحكومة أو المضمونة بواسطتها، ويعتبر هذا النوع أكثر ثباتا وأقل إيرادا مقارنة بالأوراق الأخرى ويكون البنك المركزي مستعدا لشرائها بصورة دائمة من المصارف عند الحاجة

ب-الأوراق المالية الاخرى:

وتشمل مجموعة الأسهم والسندات التي تصدرها المؤسسات والمشروعات غير الحكومية المختلفة.

2-2-4-القروض والسلف:

تكون القروض والسلف الشطر الأعظم من اصول المصرف التجاري، وتعتبر القروض والسلف أوفر اصول المصرف التي تدر الارباح، وان كانت لا تتمتع بسيولة عالية، إذ يقابل زيادة سعر الفائدة الذي تأخذه المصارف على القروض والسلف عن متوسط اسعار الفائدة التي تدرها سائر الأصول.

2-2-5-صكوك وسحوبات قيد التحصيل:

ويعد هذا البند من بنود توظيف الاموال المهمة، فعندما يودع احد المودعين في حسابه صكوك مسحوبة على مصرف آخر تمنح بعض المصارف لهذا المودع تسهيلات بأن تسجل له قيمة الصك في حسابه الجاري وتضع هذه القيمة تحت تصرفه فورا وقبل ان تحصل على قيمة الصك خلال عمليات المقاصة. وتكون المصارف بذلك قد اقرضت هذا المودع قيمة الصك للفترة الزمنية التي ستنقضي بين إيداع الصك وتحصيل قيمته، ولهذه الاسباب يظهر هذا البند في ميزانية المصرف التجاري ، وقد تشترط بعض المصارف ان لا يقوم المودع بسحب قيمة الصك إلا بعد ان يحصل عليها المصرف.

2-2-6- العقارات والموجودات الأخرى :

ان المصارف التجارية لا تفضل الاستثمار في الموجودات الثابتة إلا في حدود حاجاتها للقيام باعمالها المصرفية المعتادة، وتتألف اهم الموجودات الثابتة التي تستثمر فيها المصارف اموالها هي : الأبنية والأثاث والسيارات والمعدات وغيرها.

☜ ماهي موارد واستخدامات البنك المركزي (الميزانية)؟ 🕘

المحاضرة الرابعة: إدارة الودائع المصرفية:

1-مفهوم الوديعة المصرفية :

وهي تلك المبالغ المودعة لدى المصرف و الواجبة التأدية عند الطلب أو بعد انذار أو في تاريخ استحقاق.

هناك أموالا تودع لدى المصارف و لكنها لا تعتبر ودائع ؟

و تتمثل هذه الاموال في:

أ- الاموال المودعة بالعملة المحلية لقاء فتح الاعتمادات المستندية .

ب- الاموال المودعة لقاء اصدار الكفالات المصرفية.

ج- الاموال المودعة بالعملات الاجنبية لدى المصارف المحلية كغطاء للاعتمادات المفتوحة .

د- الاموال التي اودعها احد فروع مصرف معين لدى فرع اخر من نفس المصرف.

2-انواع الودائع:

هناك اسس عديدة لتصنيف الودائع اهما حسب الملكية و المصدر و حسب الامد و حسب الحركة.

2-1-الودائع حسب الملكية :

وفقا للملكية هناك ثلاثة انواع من الودائع هي : الودائع الاهلية و الودائع الحكومية و الودائع المختلطة.

أ-الودائع الأهلية : و هي تلك الودائع التي تعود ملكيتها الى الجمهور و الشركات الخاصة.

ب- الودائع الحكومية: و هي تلك الودائع التي تعود ملكيتها الى الشركات و المؤسسات الحكومية .

جـ- الودائع المختلطة: هي تلك الودائع التي تعود ملكيتها الى الشركات والمؤسسات شبه الرسمية (القطاع المختلط).

2-2-الودائع حسب المصدر:

تنقسم الودائع وفقاً للمصدر الى نوعين هما : ودائع أولية و ودائع مشتقة .

أ- الودائع الاولية: هي تلك الودائع التي يتم ايداعها لأول مرة من قبل الجمهور أو الشركات في المصارف .

ب- الودائع المشتقة: هي تلك الودائع التي تشتق من الوديعة بعد ان يتم منح جزء منها على شكل قروض و استثمارات .

2-3- الودائع حسب الامد :

تنقسم الودائع وفقا للامد الى ثلاثة انواع هي:الودائع الجارية و ودائع التوفير و لأجل :

أ- الودائع الجارية (تحت الطلب):

و هي تلك الودائع التي يودعها الافراد و الهيئات لدى المصارف بحيث يمكن سحبها في أي وقت, بموجب اوامر يصدرها المودع الى المصرف ليتم الدفع بموجبها له أو لشخص اخر يعينه في الامر الصادر منه الى المصرف و قد يتم الدفع لأي شخص اخر يظهر هذا الامر بأسمه و هذا الامر يسمى (صك) .

ب-وداىع التوفير :

و هي الودائع التي يتم التعامل بها من حيث الايداع و السحب بموجب دفتر خاص و تمنح المصارف فوائد محدودة عليها و غالبا ما يطلق عليها بالودائع الادخارية .

ج- ودائع لأجل:

و هي الودائع التي يودعها الافراد و الهيئات لدى المصارف لمدة محدودة يتفق عليها الطرفين، و لا يجوز السحب منها جزئيا قبل انقضاء الاجل المحدد لإيداعها و يلجأ الافراد و الهيئات الى الايداع الثابت لأجل بالمصارف، عندما تكون لديهم فائض نقدي لم يتيسر لهم استثماره، و تمنح عليها فوائد تفوق الفوائد التي تمنحها ودائع التوفير.

2-4-الودائع حسب حركتها :

تصنف الودائع وفقا لحركتها الى نوعين هما الودائع النشيطة و الودائع المستقرة.

أ- الودائع النشيطة: هي تلك الودائع التي يكون رصيدها غير مستقر نسبيا لكثرة عمليات السحب و الايداع

ت- الودائع المستقرة: هي تلك الودائع التي يكون رصيدها مستقر نسبيا و ذات طبيعة ادخارية .

☜ مالمقصود بالوديعة ، والوديعة المصرفية ، والوديعة المصرفية النقدية ؟🕘

3-الاستراتيجيات الأساسية لجذب الودائع المصرفية[28]:

هناك إستراتيجيتان لجذب الودائع: استراتيجية المنافسة السعرية و استراتيجية المنافسة غير السعرية .

3-1- : استراتيجية المنافسة السعرية :

تتمثل هذه الاستراتيجية بدفع معدلات فائدة اعلى للمودعين، و على الرغم من اهمية هذه الاستراتيجية، إلا ان بعض التشريعات المصرفية لا تسمح بدفع الفوائد على الودائع الجارية الامر الذي يقلل من دور هذه الاستراتيجية في جذب الودائع و من اهم اسباب عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية ما يأتي :

3-1-1- الحد من ارتفاع تكلفة الاموال:

تتحمل المصارف التجارية مصاريف متعددة نتيجة لأدارتها للحساب الجاري، منها تكاليف تحصيل المستحقات، و تكاليف سداد المطلوبات، لذا عند السماح بدفع الفوائد عليها فان ذلك يؤدي الى ارتفاع تكاليف ادارتها، الامر الذي يضطر معه الى البحث عن فرص استثمارية يتولد عنها معدلات عالية للعائد، و التي غالبا ما تكون ذات مخاطر عالية قد تهدد في النهاية مستقبل المصرف، و عليه فان عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية يقلل من تكلفة الاموال .

3-1-2- الحد من زيادة المنافسة بين المصارف:

إن دفع الفوائد على الودائع الجارية قد يؤدي الى حالة تنافسية بين المصارف فترتفع بذلك معدلات الفائدة عليها املاً في الحصول على حصة مناسبة منها، و هذا يؤدي كذلك الى زيادة تكلفة ادارة تلك الودائع، مما يدفع بالمصارف الى استثمار جزء من اموالها في مجالات اكثر مخاطرة، سعيا وراء تحقيق عائد يكفي لتمويل تلك التكاليف.

3-1-3- الحد من ارتفاع الفوائد على القروض:

قد يؤدي السماح بدفع الفوائد على الودائع الجارية الى زيادة الفوائد على القروض الممنوحة، و الذي يترتب عليه انخفاض الطلب عليها، في حين ان عدم دفع الفوائد على تلك الودائع ينجم عنه تخفيض تكلفة الاموال.

3-1-4- الحد من هجرة الاموال من المدن الصغيرة الى المدن الكبيرة:

تتمتع المصارف التي تمارس عملها في المدن الكبيرة، ذات الانشطة التجارية و الاقتصادية المتنوعة بفرص اكبر، مقارنة بعمل المصارف في المدن الصغيرة، و عليه فاذا سمح بدفع الفوائد على الودائع الجارية، فإن المصارف في المدن الكبيرة تكون اكثر قدرة و استعداداً لدفع فوائد عالية على تلك الودائع مقارنة مع المصارف في المدن الصغيرة، و هذا يعني ان المدن الكبيرة سوف تصبح مناطق جذب لهذه الودائع، في حين تصبح المدن الصغيرة مناطق طرد لها مما يؤثر على التنمية الاقتصادية فيها .

3-2- استراتيجية المنافسة غير السعرية:

هذه الاستراتيجية لا تقوم على دفع فوائد على الودائع، وانما تستند على مستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة. و ان التباين الموجود بين المصارف في مستوى جودة الخدمات ونوعها و تكاليفها يزيد من نجاحها، فالزبون يفضل التعامل مع المصارف ذات الخدمة الجيدة، ومن اهم الخدمات المصرفية التي يعتمد عليها المصرف في جذب المزيد من الودائع ما يأتي:

3-2-1- تحصيل مستحقات المودعين:

يعد نشاط تحصيل مستحقات المودعين، من بين الاهداف المهمة التي يسعى الجهاز المصرفي الى توسيعها وتطويرها، لانها تعمل على تقليل تداول النقود بين الافراد، فالمصرف يستطيع تحصيل هذه المستحقات دون الحاجة الى استخدام النقود عن طريق اجراء المقاصة بينه وبين المصارف الاخرى التي عليها التزامات تجاه زبون المصرف المعني.

3-2-2- سداد المدفوعات نيابة عن الزبون :

كما تقدم المصارف خدمات مصرفية اخرى، و تتمثل في سداد قيمة الصكوك التي حررها المودع لصالح الغير، و في سداد بعض المطلوبات المستحقة عليه عندما يتقدم بها الدائنين دون الحاجة لتحرير صكوك، كقائمة الهاتف، و اقساط الايجار، وبعض قوائم الشراء. ان قيام المصرف بهذه المهمة يجعل الزبون مطمئنا الى ان المصرف سيقوم بسداد ما عليه من مستحقات في مواعيدها، مما يوفر عليه الكثير من الوقت و الجهد الذي كان عليه ان يبذله اذا ما لجأ الى طريق اخر للسداد، و هذا الى جانب تلافي ما قد يتعرض له الزبون من غرامات تأخير اذا لم يتنبه لسداد الالتزامات في مواعيدها المحددة.

3-2-3- استحداث انواع جديدة من الودائع:

تسعى المصارف باستمرار الى استحداث انواع جديدة من الودائع، و ذلك في حدود تشريعات الدولة التي تعمل فيها فهناك مثلا: شهادات الايداع التي يمكن تداولها و هي شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع و الشراء، و عادة ما تكون القيمة الاسمية لتلك الشهادات كبيرة، و ان معدل فائدتها و تاريخ استحقاقها يتحددان بواسطة المصرف دون الزبون .

وهناك شهادات الايداع التي لا يمكن تداولها: و هي شهادات شخصية تصدر بمقتضى اتفاق بين المصرف و الزبون يتحدد فيه معدل الفائدة، و تاريخ الاستحقاق، و لا يجوز لحامل هذه الشهادة التصرف فيها بالبيع، كما لا يمكن له استرداد قيمتها قبل التاريخ المحدد، و عادة ما تكون القيمة الاسمية لتلك الشهادات اقل من القيمة الاسمية للشهادات القابلة للتداول. ان المصارف التي تستحدث انواع جديدة من الودائع، يعني انها تمتلك القدرة على الابتكار و التطور , وهو مؤشر على كفاءة المصرف، و هذا سيؤدي الى زيادة اقبال المودعين عليها مقارنة بتلك المصارف التي لا تمتلك القدرة على استحداث انواع جديدة من الودائع.

3-2-4- سرعة اداء الخدمة:

سعت المصارف الى استخدام احدث الاساليب و الوسائل التقنية في عملها، كاستخدام الحاسبات الالكترونية و انظمة التحويل الالكتروني، و التي كان لها دور كبير في تحسين مستوى الخدمة و التكلفة التي تنطوي عليها عملية التحصيل و الصرف و الايداع. و على الرغم من اهمية التكنولوجيا الحديثة في عمل المصارف، الا انها ليست الوسيلة الوحيدة لضمان سرعة اداء الخدمة، فهناك العنصر الانساني، فلقد اثبتت الدراسات الميدانية ان الكفاءة في اداء الخدمات المصرفية المختلفة تتوقف اساساً على كفاءة العاملين و التي تعتمد بدورها على حسن اختيارهم و تدريبهم و اثارة دوافعهم نحو الاداء الجيد .

3-2-5- التيسير على الزبائن :

تستطيع المصارف التيسير على الزبائن من خلال عدد من الخدمات تقدم لهم، كاختيار موقع المصرف وفروعه في مناطق مناسبة للزبائن، أو انشاء آلات الصرف الذاتي، التي تعد من اكثر الوحدات الإلكترونية استخداما في مجال الخدمة المصرفية ، حيث ترتبط هذه الآلات بالحاسب الرئيسي للمصرف، بحيث يمكن استقبال بيانات الزبون بمجرد قيامه بإدخال بطاقة التشغيل، بحيث تقوم الآلة بعد ذلك باعطاء استجابات فورية تتمثل في الخدمات المصرفية المطلوبة(كالسحب النقدي، و الايداع النقدي، وايداع الصكوك، وكشف الحساب، وبيان الارصدة ، وتوزع هذه الآلات في مناطق عديدة لتيسير عمل الزبون , حتى ان بعضها يطل على الطرق ، بحيث يمكن للزبون التوقف في مواجهة الآلة وانهاء العملية التي جاء من اجلها دون ان يضطر للخروج من السيارة ، لذلك يمكن اعتبار هذه الآلات بمثابة فروع مصرفية ، نظرا لأنها تتواجد في اماكن جغرافية مختلفة .كما طبقت بعض المصارف نظام المصارف المنزلية وغيرها من الاساليب التي يكون الهدف الرئيسي منها هو تلبية حاجات الزبون باسرع وقت ممكن وباقل كلفة ممكنة .

3-2-6- خدمات تفضيلية للزبائن:

قد تعطي المصارف الافضلية لزبائنها في العديد من الخدمات، كاعطائهم الاسبقية في الاقراض، أو اقراضهم بمعدلات منخفضة مع تقديم بعض التنازلات بشأن الرصيد المعوض وكذلك قد تقوم بتقديم خدمات دعائية لمودعيها.

☜ ماهي العوامل التي تتاثر بها عملية جذب الودائع المصرفية ؟ 🕗

تتأثر عملية جذب الودائع بعدة عوامل اهمها ما يأتي:

1- نمو الوعي المصرفي .
2- الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي .
3- السمات المادية والشخصية للمصرف .
4- تقديم مزايا جديدة ومبتكرة ومجزية للمودعين .
5- تحسين مستوى ونوعية الخدمات المصرفية .
6- موقع المصرف .
7- عراقة المصرف وشهرته .
8- السياسات الرئيسية وقوة المركز المالي للمركز .

المحاضرة الخامسة: البنوك التجارية والودائع المشتقة:

توجد قدرة لدى الجهاز المصرفي التجاري، الذي يتألف سواء من مجموعة من المصارف التجارية، أو من مصرف تجاري وحيد، على توليد أو تكوين ودائع جديدة، بصورة ودائع جارية مشتقة، و بشكل مضاعف، وتتم عملية توليد ودائع جديدة اثناء قيامه بعمليات الاقراض المصرفي. و حتى تتمكن المصارف التجارية مجتمعة أو المصرف التجاري المنفرد ممارسة عملياتها الائتمانية، ينبغي أن يتوفر لديها احتياطيات نقدية اولية أو ودائع اولية و تحصل المصارف التجارية على هذه الاحتياطيات من خلال قيام زبائنها بايداع فعلي للنقود القانونية لديها.

☜ هناك فرق بين عملية اصدار النقود وعملية خلق النقود؟ 🕘

1- اهم العوامل المؤثرة في توليد الودائع المشتقة[29] :

تتحقق آلية توليد الودائع، عندما يقوم المصرف التجاري باقراض جزء من احتياطياته الفائضة ثم يقوم المقترض باعادة ايداع القرض في ذات المصرف، أو في احد المصارف التي يتكون منها الجهاز المصرفي التجاري و يطلق على هذه الودائع بالودائع المشتقة تمييزا لها عن الودائع الاولية التي تتمثل في قيام احد الزبائن بايداع نقود أو صكوك حصل عليها من غير طريق الاقتراض من الوحدات الجهاز المصرفي و تعود قدرة المصارف التجارية على تكوين الودائع إلى عدة عوامل هي :

أ-مقدار الوديعة الاولية، حيث كلما زادت، زادت قدرة المصرف على الاقراض و الاستثمار .
ب-نسبة الاحتياطي القانوني تجاه الودائع، حيث انه كلما زادت، قلت قدرة المصرف على الاقراض.
ج-الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع، حيث انه في اوقات الرواج الاقتصادي تزداد الودائع و القروض، و في اوقات الكساد تتباطىء انشطة المصارف و منها الودائع و القروض.
د-مدى تفضيل الافراد الاحتفاظ بودائع جارية على الودائع الزمنية و لاجل، حيث انه كلما زادت نسبة الودائع الجارية مقارنة بالودائع الزمنية، زادت قدرة المصارف على توليد الودائع.
هـ- كلما زادت نسبة التسرب من الوديعة الاولية، قلت قدرة المصرف على توليد الودائع الجديدة المشتقة.
و-مدى رغبة و قدرة المصارف على توظيف احتياطياتها النقدية، في الاقراض.

2- الفرضيات الضرورية لعملية توليد الودائع المشتقة :

هناك عدة فرضيات اساسية تستند عليها عملية توليد الودائع و هي :

أ-يحتفظ المصرف التجاري بنسبة مئوية من كل وديعة تودع لديه في حساب له في البنك المركزي كاحتياطي قانوني.

ب-ان الافراد أو الوحدات الاقتصادية المستفيدة من القروض تحتفظ بكامل قروضها في صورة ودائع جارية، اي عدم احتفاظ هذه الوحدات بجزء من قروضها بشكل ودائع زمنية أو في خزائنها أو تحويل جزء منها الى عملة في التداول .

ج-ان حجم الوديعة الاولية يمثل نقطة انطلاق في آلية التوسع المضاعف للودائع الجديدة.

د-ان المصرف يرغب و يقدر على اقراض ما لديه من اموال تفيض عن الاحتياطيات التي يرغب في الاحتفاظ بها .

هـ-القرض الممنوح يسحب بالكامل كحساب جاري أو نقود، يتم إيداعها فيما بعد في احد المصارف التجاري .

☜ تعتبر النقود الكتابية (نقود الودائع) من اهم مكونات الكتلة النقدية في الاقتصاد، ماهي المحددات لخلق هذا النوع من النقود ؟🕗

3- آلية توليد الودائع المشتقة(النقود الكتابية[30]):

مثال توضيحي:

لنفترض أن أحد البنوك التجارية (أ) حصل على وديعة من شخص مقدارها1000 دينار، وأن نسبة الاحتياطي الإجباري هي 20 % من حجم الوديعة، تسمى هذه الوديعة بالوديعة الأولية، أو الأصلية ومن خلال نظرية تعدد البنوك في الجهاز المصرفي أي يتكون من عدة بنوك أ، ب، ج، د... وهكذا، يجب على البنك أن يحتفظ بمبلغ الاحتياطي لدى البنك المركزي وهو 200 دينار وبهذا يصبح لديه مبلغ800 دينار كاحتياطي إضافي وتصبح ميزانية البنك التجاري (أ) كما يلي:

ميزانية البنك التجاري (أ)

الموجودات		المطلوبات	
الاحتياطي القانوني	200	الوديعة الاصلية	1000
القروض	800		
المجموع	1000	المجموع	1000

المبلغ 800د يمكن أن منحه كقرض، فإذا فرضنا أن هذا المبلغ أقرض إلى شخص آخر ليشتري سلعة (×) فإن عرض النقود يزيد بمبلغ800د، وهكذا لم تتناقص كمية النقود لدى أحد، فما زال لحد الآن الشخص الذي أودع الوديعة الأولية يحتفظ في حسابه بالبنك (أ) مبلغ1000 دينار، كما أن المقترض لديه800 دينار لشراء السلعة (×).

عندما يشتري المقترض السلعة (×) فإنه يدفع الثمن للتاجر بشيك بمبلغ800 دينار ويقوم التاجر بإيداع هذا الشيك في البنك (ب) ويحدث عند تصفية هذا الشيك أن الاحتياطي الفائض لدى البنك (أ) سوف يزول عندما يدفع مبلغ800 دينار إلى البنك (ب)، لكن عندما يتلقى البنك (ب) 800د كوديعة لا بد أن يحتفظ بنسبة20% منها، والباقي 640د وهذا المبلغ يمثل الاحتياطي الإضافي الذي يستطيع أن يقوم بإقراضه وتصبح ميزانية البنك التجاري (ب) كما يلي:

ميزانية البنك التجاري (ب)

الموجودات		المطلوبات	
الاحتياطي القانوني	160	الوديعة المشتقة الاولى	800
القروض	640		
المجموع	800	المجموع	800

و يقوم البنك (ب) بإقراض ما لديه من احتياطي إضافي بمبلغ640 دينار، وبذلك يزداد العرض النقدي بمبلغ640 دينار وحتى الآن ما زال المودع الأول يحتفظ بـ 1000 دينار في حسابه بالبنك (أ) كما يحتفظ تاجر السلعة (x) بـ 800 دينار في حسابه بالبنك (ب) كما أن مقترضا جديدا تسلم 640 د، وبالتالي فعرض النقود صار1000 + 800 + 640 = 2440 ديناران العملية ستستمر في ظل الإفتراضات السابقة ويوضح الجدول التالي عملية خلق النقود الناتجة عن إيداع 1000 د.

خلق النقود في البنوك التجارية

البنك	ودائع نقدية جديدة التي تستلمها البنوك	الاحتياطي القانوني 20 %	ودائع مشتقة
أ	1000	200	800
ب	800	160	640
ج	640	128	512
د	512	102.4	409.6
.	.	.	.
.	.	.	
∑	5000	1000	4000

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الزيادة في الودائع هي 5000د، ويمكن الوصول إليها باستخدام **مضاعف الإئتمان** في حالتين:

الحالة الأولى: قياس خلق النقود في حالة تداول النقد الكتابي (بدون تسرب نقدي) :

إن مضاعف نمو الودائع هو ذلك القدر الذي يزيد به عرض النقود بفعل الاحتياطات الإضافية بتحديد نسبة الاحتياطي القانوني إلى الودائع الجارية ويمكن أن نستنتج المضاعف بطريقة حسابية كما يلي:

بحيث تعتبر: ΔM هي النقد الجديد الذي تم خلقه (مجموع الودائع الجديدة)

$$\Delta M = 1000 + 1000(80\%) + 1000(80\%)^2 + 1000\,(80\%)^3 + \ldots\ldots\ldots + 1000\,(80\%)^n$$

$$1000\,\Delta M = [1 + 80\% + (80\%)^2 + (80\%)^3 + \ldots\ldots\ldots + 1000(80\%)^n]$$

$$\Delta M = 1000\ \left[\ 1 + (\tfrac{4}{5}) + (\tfrac{4}{5})^2 + (\tfrac{4}{5})^3 + \ldots\ldots\ldots + (\tfrac{4}{5})^n\ \right]$$

$$S=d\frac{1-t^n}{1-t}$$

هذه العملية تشير إلى مجموع المتوالية الهندسية والتي مجموعها يساوي:

وبالمقارنة:

$$\Delta M=1000\frac{1-(0.8)^n}{1-0.8}$$

نجد S: مجموع المتوالية الهندسية ويساوي ΔM : مجموع الودائع المشتقة

d: الحد الأول في المتوالية = 1000 وهو مبلغ الوديعة الأولية

t: أساس المتوالية = (80%) نسبة المبلغ المقرض

وبمطابقة مجموع المتوالية الهندسية يصبح:

$$\Delta M=1000\frac{1-(0.8)^n}{1-0.8}$$

حيث المبلغ $(0.8)^n$ يؤول إلى الصفر عندما تؤول n إلى ∞ وهو عدد مرات تداول الوديعة الأولية بين البنوك.

$$\Delta M=1000\times\frac{1}{0.2}=5000\Rightarrow\Delta M=5000$$

حيث أن 1000: هي الوديعة الأولية ، 5000: اجمالي الودائع المشتقة أو المخلوقة

وبقي $\frac{1}{0.2}$: هو مضاعف الودائع وهو يساوي مقلوب نسبة الاحتياطي القانوني،

فإذا رمزنا لمبلغ الوديعة الأولية ΔC والمضاعف بـ K فإن إجمالي الودائع المشتقة ΔM تصبح كما يلي:

$$\Delta M = K\Delta C$$

وحسب المثال: فإن الوديعة الأولية ΔC بقيمة1000 يترتب عليها توسعا نقديا بقيمة5000 أي أن: $\Delta M=K\Delta C$

أي: $5000=K.1000$ ، وبالتالي فإن المضاعف $K=5$

الحالة الثانية: قياس خلق النقود من خلال وجود تسرب نقدي:

في المثال السابق تم افتراض أن كل القروض كانت على شكل شيكات أو حوالات، وهي تمثل تداول النقد الكتابي فقط، لكن الحالة الأكثر واقعية أن هناك نسبة معينة تتحول من نقود كتابية إلى نقود ورقية، وهذا يسمى بالتسرب النقدي إلى التداول خارج الدائرة المصرفية، ولهذا سوف يضطر البنك التجاري للأخذ من احتياطاته من أجل الوفاء بطلبات أصحاب الودائع، وهذا مايؤثر على التوسع النقدي ويجعله ينخفض مما هو عليه في المثال السابق.

إن التسرب النقدي الناتج من الطلب على الأوراق النقدية يمكن قياسه بواسطة النسبة بين الزيادة في نقد المصرف المركزي بحوزة الجمهور والزيادة في الكتلة النقدية، هي نسبة التسرب النقدي (أو **المعدل الحدي لتفضيل الجمهور للأوراق النقدية**).

$$\text{نسبة التسرب النقدي} = \frac{\text{مقدار الأوراق النقدية المحتفظ به لدى الجمهور}}{\text{الزيادة في الكتلة النقدية}}$$

فإذا أضفنا إلى المثال السابق تسرب نقدي للأوراق النقدية (b) الذي يساوي 30% فإن المرحلة الأولى من الإقراض سوف يوزع النقد الكتابي الذي قيمته الأولية 1000 دج إلى 300 على شكل أوراق نقدية .

أما ما تبقى 700 سوف يوزع ما بين احتياطي إجباري : 140 = 700 ×20% و 560 احتياطات فائضة يمكن إقراضها، وهذا المبلغ سوف يخضع لنفس المنطق ويقتطع منه نسبة التسرب 560 × 30% = 168 تستخدم كأوراق نقدية في التداول.

أما الباقي 392 سوف يتوزع ما بين احتياطي إجباري يساوي 78.4 والباقي الذي يساوي313.6 يستخدم في المرحلة الموالية للقروض وهكذا تتم العملية بنفس الشروط. والجدول التالي يبين مضاعف الإئتمان في ظل التسرب النقدي.

مضاعف الإئتمان في ظل نسبة التسرب النقدي30% ونسبة احتياطي إجباري 20%

المراحل	الودائع	القروض الجديدة	التسرب إلى أوراق نقدية	
			الاحتياطات الإجبارية(% 20)	الأوراق النقدية30 %
المرحلة I من القروض	1000	1000		
المرحلة II من القروض	560 300	560	40	
المرحلة III من القروض	313.6 168	313.6	78.4	
المرحلة VIمن القروض	175.7 94	175.7	43.9	
	2272.72	2272.72	318.18	681.81

بنفس الطريقة حصلنا على المجموع الأخير كما يلي: حيث ΔM هي الزيادة في الكتلة النقدية.

$$\Delta M = 1000\left[1-(1-0.3)(1-0.2)+(1-0.3)^2(1-0.2)^2+\ldots\ldots\ldots+(1-0.3)^n(1-0.2)^n\right]$$

$$\Delta M = 1000\frac{1}{1-(1-0.3)(1-0.2)} = 2272.72$$

وتصبح قيمة مضاعف الائتمانK على الشكل التالي:

$$K = \frac{1}{1-(1-b)(1-a)} = \frac{1}{a+b-ab} = 2.272$$

نلاحظ انخفاض مبلغ خلق النقود إلى2272.72 د بدلا من 5000د في المثال السابق.

☜ ماهي العوامل التي تتوقف عليها مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان؟ 🕗

إن مقدرة البنوك التجارية على منح الإئتمان (خلق النقود) تتوقف على:

– الطلب على القروض من قبل المؤسسات: لأنه يعتبر المحرك لعملية خلق النقود لمنح قروض جديدة من قبل البنوك.

– نسبة الاحتياطي القانوني: كلما كانت هذه النسبة صغيرة كلما زادت امكانية خلق النقود من قبل البنوك.

– نسبة التسرب النقدي كلما كانت كبيرة كلما انخفضت مقدرة البنوك على خلق النقود.

تمـرين(01): بيـانات متعلقـة باحـد المصـارف التجاريـة، حيـث 3500د قيمـة الوديعـة الاوليـة، 25% نسـبة الاحتياطي القانوني. **المطلوب:** ايجاد ميزانية المصرف لحد الدورة الخامسة.

ميزانية المصرف التجاري للدورة الخامسة

الموجودات		المطلوبات	
الاحتياطي القانوني	875	الوديعة الاولية	3500
القروض	2625		
المجموع	3500	المجموع	3500
الاحتياطي القانوني	656,25	الوديعة المشتقة الاولى	2625
القروض	1968,75		
المجموع	2625	المجموع	2625
الاحتياطي القانوني	492,19	الوديعة المشتقة الثانية	1968,75
القروض	1476,56		
المجموع	1968,75	المجموع	1968,75
الاحتياطي القانوني	369,14	الوديعة المشتقة الثالثة	1476,56
القروض	1107,42		
المجموع	1476,56	المجموع	1476,56
الاحتياطي القانوني	276,86	الوديعة المشتقة الرابعة	1107,42
القروض	830,56		
المجموع	1107,42	المجموع	1107,42
الاحتياطي القانوني	207,64	الوديعة المشتقة الخامسة	830,56
القروض	622,92		
المجموع	830,56	المجموع	830,56

تمرين(02):

اودع احد الاشخاص وديعة مقدارها 3500 دينار في مصرف البركة و كانت نسبة الاحتياطي القانوني 25%.

المطلوب:

1- حجم الودائع المشتقة ؟ .

2- حجم القروض الممنوحة؟ .

3- الودائع الكلية ؟ .

4- حجم الاحتياطي القانوني ؟

الحل مختصر:

1-حجم الودائع المشتقة بصورة عامة = 10500 دينار .

2-حجم القروض الممنوحة بصورة عامة = حجم الودائع المشتقة بصورة عامة = 10500 دينار

3-حجم الودائع الكلية بصورة عامة = الوديعة الاولية + حجم الودائع المشتقة = 14000 دينار .

4-حجم الاحتياطي القانوني = الودائع الكلية x نسبة الاحتياطي القانوني = 3500 دينار .

☜ للسيولة المصرفية اهمية بالغة لنجاح اداء البنوك، عرفها واذكر اهم نظريات ادارتها ؟ 🕘

المحاضرة السادسة: إدارة السيولة المصرفية:

1- مفهوم السيولة المصرفية:

وتعني قدرة المصرف التجاري على الوفاء بجميع التزاماته وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان أو منح القروض الجديدة وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصرف أو امكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض اصوله، أي تحويلها الى نقد سائل بسرعة وسهولة. تهتم المصارف التجارية بالسيولة اكثر من غيرها من المؤسسات المالية، وهذا راجع الى سببين :

-السبب الاول: ان نسبة مطلوباتها النقدية الى مجموع مواردها كبيرة .
-السبب الثاني: ان قسماً كبيراً من مطلوباتها يتألف من التزامات قصيرة الاجل .

2- **العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية** : ان من أهم العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية ما ياتي:

2-1- عمليات الايداع والسحب على الودائع :

في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع، أي قلب الودائع الى نقود قانونية لانجاز المعاملات اليومية الى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطيات المصرف التجاري لدى البنك المركزي، وبالتالي الى تقليص سيولته، فان عمليات الايداع، أي تحويل النقود القانونية الى ودائع مصرفية تعمل على تحسين سيولة المصرف التجاري .

2-2- معاملات الزبائن مع الخزينة العامة :

سيولة المصرف التجاري يمكن أن تتأثر من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة، ودائنية الزبائن بالنسبة للخزينة تتحقق في حالات عديدة أهمها :

أ) أن الزبائن يعملون في أجهزة الدولة ويودعون ما يتقاضون من أموال لدى مصرف تجاري .
ب) استرداد مبالغ السندات الحكومية التي ابتاعها الزبائن في فترة سابقة .
جـ) عقد صفقة توريد سلع وخدمات الى الدولة .
و تتقلص سيولة المصرف التجاري عندما يقوم زبائنه بالآتي :
أ- تسديد الضرائب الى الحكومة .
ب- شراء الأوراق المالية الحكومية كحوالات الخزينة والسندات العامة الطويلة الأجل .

جـ- سحب الزبائن لجزء من ودائعهم وايداعها لدى صناديق التوفير البريدية ، نظراً لأن الحقوق التي تعرضها هذه المؤسسات ذات عائد تشجيعي أكبر .

2-3- رصيد عمليات المقاصة بين المصارف :

تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر ان رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في البلد، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة الى احتياطياته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي، مما يزيد من أرصدته النقدية. وتجب الملاحظة هنا، ان عمليات المقاصة التي تجري على مستوى الجهاز المصرفي ، تؤدي الى احداث تغير في توزيع السيولة المتاحة بين المصارف دون ان يصاحب ذلك أي تغير في اجمالي للسيولة المصرفية. اما على مستوى المصرف التجاري الواحد , فان حجم السيولة المتوفرة سيتأثر نتيجة عمليات المقاصة ، فالمصرف الذي يحقق رصيداً دائناً سيشهد تحسناً في سيولته، وبالعكس.

2-4- موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف :

يمتلك البنك المركزي قدرة التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويده المصارف التجارية بالنقد المطلوب، فاذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة، فأنه يعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة، ويقلل قابليتها على منح القراض ، ورفع سعر اعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة ، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني ، ويحصل العكس في حالة توسيع عرض العملة.

2-5- رصيد رأس المال الممتلك :

يؤثر رصيد رأس المال الممتلك على سيولة المصرف حيث كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة، وكلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة المصرف، ومن ثم تحددت قدرته الاقراضية وانخفضت مواجهته على تسديد التزاماته الجارية.

3-ادارة مكونات السيولة المصرفية:

يمكن تقسيم ادارة سيولة المصرف التجاري الى جزئين رئيسيين :

الجزء الأول: ادارة الاحتياطات الأولية،
الجزء الثاني: ادارة الاحتياطات الثانوية .

3-1- ادارة الاحتياطيات الأولية :

وهي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكسب منها عائداً ، وتتألف هذه الاحتياطيات على مستوى المصرف الواحد من أربع مكونات هي :

أ- النقد بالعملة المحلية والعملة الأجنبية في الصندوق .
ب- الودائع النقدية لدى البنك المركزي .
ج- الودائع النقدية لدى المصارف الأخرى عدا فروع المصرف التجاري نفسه .
د- الصكوك قيد التحصيل .

أما الاحتياطيات الأولية على مستوى الجهاز المصرفي ككل فلا تحتوي على الفقرتين الأخيرتين بسبب تقابل الجوانب المدينة والدائنة لهما عند اعداد ميزانية موحدة لجميع المصارف التجارية.

وتنقسم الاحتياطيات الاولية من حيث مشروطيتها القانونية الى نوعين هي :

3-1-1- الاحتياطيات القانونية :

تشمل مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف وفقاً لما يحدده البنك المركزي، فالجزء النقدي من هذه الأموال يكون ضمن الاحتياطيات الأولية والذي ياخذ شكل نقد في ألصندوق وودائع لدى البنك المركزي ، والجزء شبه النقدي يكون ضمن الاحتياطيات الثانوية ، ويأخذ صورة حوالات الخزينة وسندات الحكومة.

3-1-2-الاحتياطيات العاملة:

وهي الاموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية، وانما يحتفظ ببعض منها ويستخدم بعض الآخر وفقا لسياسته المصرفية، ويمكن تحديد مبلغ الاحتياطيات العاملة بالنسبة للمصرف الواحد طبقا للمعادلة الآتية :

الاحتياطيات العاملة = النقد في الصندوق + الحساب الجاري لدى البنك المركزي + الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى + الودائع لدى المصارف الاجنبية في الخارج + الصكوك رسم التحصيل .

أما بالنسبة لتحديد مبلغ الاحتياطيات العاملة على مستوى الجهاز المصرفي فان المعادلة تكون بالشكل الآتي :

الاحتياطيات العاملة = النقد في الصندوق + الودائع النقدية لدى البنك المركزي + الودائع لدى المصارف الاجنبية في الخارج – المجمد من الودائع لدى البنك المركزي .

ويمكن توضيح الفقرات المكونة للاحتياطيات العاملة وكما يأتي :

3-1-2-1- النقد في الصندوق:

ويشمل مجموع الاوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات ، وتسعى المصارف التجارية إلى تقليل هذا المجموع إلى اقل حد يمكنها من مواجهة التزاماتها المصرفية تجاه الغير . لان هذا الرصيد لا يدر عوائد، كما انه قد يتعرض إلى التلاعب من قبل الموظفين، أو قد يتعرض إلى السرقة من الخارج خاصة في المناطق غير الآمنة.

3-1-2-2- الحساب الجاري لدى البنك المركزي:

يحتفظ المصرف التجاري في البنك لمركزي بحسابين احدهما مجمد من قبل البنك المركزي والاخر جاري من قبل المصرف التجاري.

☜ ماهي اهم المجالات التي يستخدم فيها الحساب الجاري ؟ 🕘

يستخدم الحساب الجاري في مجالات متعددة اهمها:

أ- مقاصة الصكوك بواسطة البنك المركزي .

ب- تغطية الاعتمادات المفتوحة للمستوردين بواسطة المصارف .

ج- تعديل الحساب المجمد بما ينسجم مع تغير مقدار الودائع المعرفة بالقانون .

ء- تعزيز الرصيد النقدي في صندوق المصرف التجاري .

3-1-2-3-الودائع لدى المصارف المحلية الاخرى:

وهي الاموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصارف المحلية الاخرى من اجل مقاصة الصكوك وتحصيل الدين، ويزداد حجمها كلما واجهت المصارف المودعة صعوبة في تشغيل النقد لديها.

3-1-2-4-الصكوك برسم التحصيل:

تتوفر لدى كل مصرف مجموعة من الصكوك المسحوبة على المصارف الاخرى والمودعة لديه من قبل زبائنه برسم التحصيل

3-1-2-5-الودائع لدى المصارف الاجنبية في الخارج:

تستطيع المصارف التجارية الاحتفاظ بارصدة نقدية لدى المراسلين في خارج البلد بما لايزيد عن نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والاقتصادية في ذلك البلد من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة والتزاماتها القائمة الاخرى .

3-2- ادارة الاحتياطيات الثانوية :

الاحتياطيات الثانوية في المصرف التجاري هي عبارة عن موجودات سائلة تدر له عائداً، وتشتمل على الاوراق المالية والاوراق التجارية المخصومة والتي يمكن تحويلها الى نقد سائل عند الحاجة، و الاحتياطيات الثانوية تتكون من جزئين :

الجزء الأول محدد قانوناً، ويسمى بالاحتياطيات القانونية والذي ياخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة، ويظهر هذا الجزء عندما تحتاج الدولة إلى اموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الايرادات العامة .

أما الجزء الثاني من الاحتياطيات الثانوية فيكون محدد بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته، أي انها تعتبر بمثابة ادخاراً يستخدم عند الحاجة اليه ، كأن يتم تحويل جزء منه إلى احتياطيات أولية ، أو تحويل جزء من الاخيرة له . أن المصارف التجارية كغيرها من منشآت الاعمال , تسعى إلى زيادة ارباحها ، وبالتالي ليس من مصلحتها الاحتفاظ باحتياطيا ت اولية تفوق عن حاجتها الفعلية , أي انها يمكن أن تستخدم جزء من اموالها في

استثمارات قصيرة الاجل كشراء الاوراق المالية والاوراق التجارية , التي هي اضافة إلى انها مربحة فإنها تتمتع بسيولة عالية وهذه هي الاحتياطيات الثانوية .

ماهي الفوائد التي تحققها الاحتياطات الثانوية في مجال السيولة ؟

تحقق هذه الاحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة منها:

– تساهم في تدعيم الاحتياطيات الاولية.

–استيعاب ما يفيض من الاحتياطيات الاولية عن متطلبات المصرف.

– وكذلك انها تساهم في تحقيق نسبة من ارباح المصرف .

4–نظريات ادارة السيولة المصرفية:

توجد عدة نظريات فيما يتعلق بادارة السيولة المصرفية وتتمثل اهمها : نظرية القرض التجاري ونظرية امكانية التحويل ونظرية الدخل المتوقع، ونظرية ادارة المطلوبات، كما ياتي :

4–1– نظرية القرض التجاري :

نشأت هذه النظرية من خلال ممارسات المصارف الانكليزية، حيث يقول مؤيدوها بان سيولة المصرف تعتبر جيدة طالما أن امواله يتم استغلالها في قروض قصيرة الاجل، وبالتالي فان على ادارة المصرف استثمار اموالها في قروض قصيرة الاجل بما يتناسب مع طبيعة الودائع التي لديها والتي تتكون في معظمها من ودائع جارية يمكن سحبها في أي وقت .

مايعايب على هذه النظرية هو فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية، فالتقيد التام بهذه النظرية يمنع المصارف من تمويل التوسعات في المصانع وزيادة خطوط الانتاج وشراء آلات جديدة وغير ذلك من المجالات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية والتي تمتد لمدة زمنية طويلة .

اضافة إلى ذلك فان هذه النظرية لم تاخذ بنظر الاعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف انواعها ، فالودائع الجارية لايتم سحبها جميعها في وقت واحد، بل أن عملية الايداع والسحب لهذا النوع من الودائع يكون بصورة مستمرة ، أما بالنسبة لودائع التوفير فكثرة عدد تلك الحسابات وطبيعتها من حيث انها في الوضع الطبيعي تنمو وتكبر يجعلها تتمتع بالثبات النسبي ، أما الودائع الثابتة فتواريخ استحقاقها معروفة للمصرف ولا يحق لصاحبها السحب منها ألا في مواعيد استحقاقها .

4-2 – نظرية امكانية التحويل :

تعتمد هذه النظرية اساساً على أن سيولة المصرف تعتبر جيدة طالما أن لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد باسرع وقت ممكن وباقل خسارة ممكنة فاذا لم يقدم المقترض على سداد مابذمته من التزامات مالية مستحقة ، فان المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطياته كالاوراق التجارية والمالية إلى نقد بوقت مناسب ودونما خسارة، وبالتالي تتوفر لدى المصرف سيولة تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية.

4-3 – نظرية الدخْل المتوقع :

تقوم هذه النظرية على أساس أن ادارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة في المستقبل، و هذا يمكن ألمصرف من منح قروضاً متوسطة وطويلة الاجل، اضافة إلى منحه للقروض قصيرة الاجل، طالما أن عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل اقساط دورية والذي يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وامكانية توقعها.

ما مضمون نظرية إدارة المطلوبات
في إدارة السيولة المصرفية ؟

المحاضرة السابعة: تقييم كفاءة إدارة السيولة المصرفية:

5- تقييم كفاءة ادارة السيولة المصرفية:

تعتمد المؤسسات المالية ومنها المصارف التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة مدى كفاءة السيولة النقدية فيها وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية أو اصول اخرى سريعة التحويل إلى نقدية، والسيولة تمثل سيفاً ذو حدين، فاذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها، أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد عن الحد المطلوب سوف يؤثر سلبياً على ربحية المصرف، واما انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي ويحقق الضعف في كفاءة المصرف عن الوفاء بالتزامات تجاه المودعين وكذلك عدم القدرة في تلبية طلبات الاقتراض المقدم له.

ومن ابرز النسب المالية المستخدمة في اطار تقيم ادارة السيولة النقدية في المصارف ما يلي:

5-1 – نسبة الرصيد النقدي :

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الارصدة النقدية الموجودة في الصندوق ولدى البنك المركزي ولدى المصارف الاخرى واية ارصدة اخرى كالعملات الاجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الاتية:

$$\text{نسبة السيولة القانوني} = \frac{\text{النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الارصدة السائلة الاخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك (رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + الارباح المتجزة)

وتشير المعادلة اعلاه إلى انه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت مقدرة المصرف على تادية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي أن هناك **علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة.**

5-2- نسبة الاحتياطي القانوني :

تحتفظ المصارف التجارية برصيد نقدي وبدون فائدة لدى البنك المركزي يطلق عليه الاحتياطي القانوني ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من ودائع المصرف وما في حكمها، وقد يلجأ البنك لمركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعاً لظروف البلد الاقتصادية والنقدية ، لانها تمثل احدى ادواته المهمة في التأثير على حجم الائتمان.

ويمكن حساب هذه النسبة رياضياً كما في المعادلة آلاتية :

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

توضح المعادلة أعلاه انه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية،

5-3- نسبة السيولة القانونية :

تمثل هذه النسبة مقياساً لمدى قدرة الاحتياطيات الاولية والاحتياطيات الثانوية (الارصدة النقدية والارصدة شبه النقدية) على الوفاء بالتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف ، لذلك تعد هذه النسبة من اكثر نسب السيولة موضوعية واستخداماً في مجال تقييم كفاءة ادارة السيولة ويمكن التعبير عنها رياضياً وفق المعادلة الاتية :

$$\text{نسبة السيولة القانوني} = \frac{\text{الاحتياطيات الاولية + الاحتياطيات الثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وتشير المعادلة اعلاه انه كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت السيولة أي **هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة .**

5-4- نسبة التوظيف :

وتستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض والسلف إلى الودائع وما في حكمها وكمايلي:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاءة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين أي انها تظهر انخفاض السيولة، لذلك ينبغي على المصرف اخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الغير.نسبة التوظيف **ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة.**

مثال تطبيقي على تقييم كفاءة ادارة السيولة المصرفية[31]:

إذا توفرت لديك الميزانية الاتية لاحد المصارف التجارية لسنتين 1999 و 2000 ، وان المبالغ بالاف الدنانير .

المطلوب: تقييم كفاءة ادارة السيولة في هذا المصرف.

الموجودات	1999	2000	المطلوبات	1999	2000
نقد في الصندوق	637	422	راس المال المدفوع	1500	1000
نقد لدى البنك المركزي	110	97	احتياطيات	350	210
عملية اجنبية وذهب	64	53	ارباح محتجزة	212	116
اوراق تجارية مخصومة	105	82	ودائع جارية	1220	1205
سندات الحكومة	85	76	ودائع توفير	565	417
حوالات الخزينة	86	72	ودائع ثابتة	412	366
مستحق على المصارف	112	95	قرض من البنك المركزي	90	75
اوراق مالية	285	279	قروض من التامين	85	76
حسابات مدنية	436	316	ارصدة مستحقة الدفع	55	21
قروض	1397	1396	صكوك مستحقة الدفع	127	96
استثمارات متنوعية	1066	415	مستحق للمصارف +	45	32
اثاث	47	36	حسابات دائنة	78	45
سيارات	145	126	حوالات داخلية	86	72
موجودات ثابتة اخرى	250	266			
المجموع الموجودات	4825	3731	المجموع المطلوبات	4825	3731

الحل:

1) حساب نسب السيولة:

ارصدة سائلة اخرى في هذا المثال هي عملة اجنبية وذهب.

الودائع وما في حكمها = ودائع جارية + ودائع توفير + ودائع ثابتة + قروض من البنك المركزي + قروض من التأمين + ارصدة مستحقة الدفع + صكوك مستحقة الدفع + مستحق للمصارف الأخرى + حسابات دائنة + حوالات داخلية .

أ–نسبة الرصيد النقدي:

1- نسبة الرصيد النقدي لسنة 1999 = 29.35 %

2-نسبة الرصيد النقدي لسنة 2000 = 23.87%

ب– نسبة الاحتياطي القانوني:

1- نسبة الاحتياطي القانوني لسنة 1999 = 3,98 %

2- نسبة الاحتياطي القانوني لسنة2000 = 4,03 %

جـ– نسبة السيولة القانونية:

الاحتياطيات الاولية = النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي+ عملة اجنبية وذهب

الاحتياطيات الثانوية = اوراق مخصومة + سندات الحكومة + حوالات + اوراق مالية + مستحق على المصارف + استثمارات متنوعة.

1-نسبة السيولة القانونية لسنة 1999 = 92,29 %

2- نسبة السيولة القانونية لسنة 2000 = 66,15 %

د– نسبة التوظيف:

1-نسبة التوظيف لسنة 1999 = 50,56 %

2-نسبة التوظيف لسنة 2000 = 58,04 %

2– تحليل النتائج:

يتضح من خلال نسب السيولة لسنة 1999 و2000 ان كفاءة ادارة السيولة للمصرف التجاري في تردي، وذلك لأن نسبة الرصيد النقدي ونسبة السيولة القانونية لسنة 2000 هي اقل منها لسنة 1999، كما ان نسبة التوظيف قد زادت من 50,56 % سنة 1999 الى 58,04 % سنة 2000 ، وهذا يعني ان المصرف يمنح قروضا كثيرة على حساب سيولته ، اما بالنسبة لنسبة الاحتياطي القانوني فانها زادت من 3,98 % سنة 1999 الى 4,03 % سنة 2000 .

وعلى الرغم من ان هذه الزيادة تدعم سيولة المصرف الا انها قليلة مقارنة بالإنخفاض الكبيرة في نسبتي الرصيد النقدي والسيولة القانونية والزيادة الكبيرة في نسبة التوظيف، مما يعني ان على المصرف ان يعزز من سيولته النقدية

المحاضرة الثامنة: مؤشرات الربحية في البنوك التجارية:

6- مؤشرات الربحية المصرفية[32]:

إن الهدف الاساسي للمصرف التجاري هو زيادة ثروة الملاك ، وتحقيقه يتوقف على عوامل من بينها قدرة المصرف على تحقيق الارباح، وعادة ما تقاس تلك القدرة بمجموعة من المؤشرات يطلق عليها مؤشرات الربحية ،ومن اهمها:

6-1- معدل العائد على حقوق الملكية:

يتم حساب معدل العائد على حقوق الملكية من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية، ويشير هذا المعدل الى مقدار ما يحصل عليه الملاك نتيجة لاستثمار اموالهم في المصرف.

$$RE = \frac{NP}{E}.100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث: RE : تمثل معدل العائد على حقوق الملكية، NP : تمثل صافي الربح بعد الضريبة، E : تمثل حقوق الملكية .

6-2- معدل العائد على الودائع:

يتم حساب معدل العائد على الودائع بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الودائع، ويشير هذا المعدل الى مدى قدرة المصرف على تكوين الارباح التي توفق في الحصول عليها.

$$RD = \frac{NP}{D}.100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث: RD: تمثل معدل العائد على الودائع . NP: تمثل صافي الربح بعد الضريبة . D: تمثل الودائع بانواعها الثلاثة .

6-3-معدل العائد على الأموال المتاحة:

يتم حساب هذا المعدل من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على كل من حقوق الملكية ومجموع الودائع، ويظهر هذا المعدل نسبة صافي الارباح المتحققة الى اجمالي الموارد المتاحة للمصرف.

$$RR = \frac{NP}{E+D}.100 \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث: RR: تمثل معدل العائد على الاموال المتاحة . NP: تمثل صافي الربح بعد الضريبة . E: تمثل حقوق الملكية . D: مجموع الودائع .

6-4- معدل العائد على الموارد المتاحة:

يتم حساب معدل العائد على الموارد المتاحة من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على الموارد المتاحة، ويبين هذا المعدل نسبة صافي الارباح المتحققة الى مجموع المطلوبات.

$$RR = \frac{NP}{E+L} .100 \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث : RR: تمثل معدل العائد على الموارد المتاحة . NP: تمثل صافي الربح بعد الضريبة . L: مجموع المطلوبات.

6-5-معدل القوة الإيرادية الأساسية:

يتم حساب هذا المعدل بقسمة صافي الربح قبل الضريبة والفوائد المستحقة على مجموع المطلوبات، وعليه فان مقام هذا المعدل يعكس الموارد التي حصل عليها المصرف من كافة الاطراف، اما البسط فيشير الى العائد الذي حققته الاستثمارات التي وجهت اليها تلك الموارد ، ويتمثل هذا المعدل في المعادلة الآتية :

$$BP = \frac{NPB + I}{E+L} .100 \ldots\ldots\ldots (5)$$

حيث: BP : تمثل معدل القوة الإيرادية الأساسية NPB : تمثل صافي الربح قبل الضريبة I : تمثل الفوائد على الودائع L : مجموع المطلوبات

تمرن تطبيقي:

لتوضيح كيفية حساب مؤشرات الربحية، نفترض أن أحد المصارف التجارية كانت ميزانيته المقارنة (لسنتين منتهيتين 2000/12/31، 2001/12/31)كما في الجدول الموالي.

الميزانية العمومية المقارنة للسنتين الماليتين المنتهيتين

في 2000/12/31 ، 2001/12/31 (بآلاف الدنانير)

الموجودات	2000	2001	الخصوم	2000	2001
نقد في الصندوق	3200	6000	ودائع جارية	31200	30000
أرصدة لدى البنك المركزي	18000	18000	ودائع توفير	24500	21000
أرصدة لدى المصارف الأخرى	14000	15000	ودائع الأجل	19000	21000
سندات حكومية	4000	4000	مطلوبات أخرى	600	600
سندات غير حكومية	2700	4500	رأس المال المدفوع	5500	5500
أسهم عادية	600	600	احتياطيات	4000	2500
قروض	42300	32500	أرباح محتجزة	600	600
موجودات أخرى	600	600			
مجموع الموجودات	85400	81200	مجموع المطلوبات	85400	81200

قائمة الدخل المقارنة عن السنتين الماليتين

2000، 2001 (بآلاف الدنانير)

المؤشرات	2000	20001
فوائد القروض	5200	3200
فوائد السندات الحكومية	400	400
فوائد السندات غير الحكومية	400	550
فوائد مستحقة على مصارف أخرى	800	1000
توزيعات على الأسهم العادية	220	200
إيرادات أخرى	180	150
مجموع إيرادات العمليات	7200	5500
فوائد على الودائع	1800	1600
مصروفات أدارية	800	800
مصروفات أخرى	700	600
مجموع مصروفات العمليات	3300	3000
صافي ربح العمليات قبل الضريبة	3900	2500
ضرائب (48 %)	1872	1200
صافي الربح بعد الضريبة	2028	1300

الحل المختصر:

1- معدل العائد على الودائع = 2.7%

2-معدل العائد على الأموال المتاحة = 2.4%

3-معدل العائد على الموارد المتاحة = 2,3 %

4- معدل القوة الإيرادية الأساسية = 6.6 %

المحاضرة التاسعة: مقررات لجنة بازل:

1-مقررات اتفاقيات بازل 1 و2 وانعكاساتها على النظام المصرفي :

إدراكا من الدول الصناعية الكبرى لأهمية وخطورة القطاع المالي، وخاصة قطاع المصارف، فقد حرصت مجموعة الدول العشر (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا،لوكسمبورج، هولندا، إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) على تشكيل لجنة في إطار بنك التسويات الدولية للرقابة على البنوك مع نهاية 1974 وهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنوياً ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، ولذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية، رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة" فعلية "كبيرة، وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات[33].

1-2-مقررات اتفاقية بازل I:

بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات قدَّمت اللجنة توصيَّاتها الأولى بشأن كفاية رأس المال، والتي عُرفت باتِّفاقية بازل I، وذلك في يوليو 1988م لتصبح بعد ذلك اتِّفاقاً عالميًّا، وبعد أبحاث وتجارب تمَّ وضع نسبة عالميَّة لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجّحة، وقدِّرت هذه النسبة بـ 8 %، وأوصت اللجنة من خلالها على تطبيق هذه النسبة اعتباراً من نهاية عام 1992م، ليتمَّ ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات، بدءًا من 1990م، وكانت هذه التوصيَّات مبنيَّة على مقترحات تقدَّم بها"كوك COOKE"*، والذي أصبح بعد ذلك رئيساً لهذه اللجنة، لذلك سمِّيت النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة بازل، أو نسبة كوك، ويسمِّيها الفرنسيُّون أيضًا معدَّل الملاءة الأوروبي RSE[34].

وقد قامت لجنة بازل بتقسيم دول العالم إلى مجموعتين وذلك من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية: دول متدنِّية المخاطر وتضمُّ مجموعتين فرعيتين هما:المجموعة الأولى وتضم الدول الأعضاء في منظَّمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، يضاف إلى ذلك دولتان هما: سويسرا والمملكة العربيَّة السعوديَّة،والمجموعة الفرعية الثانية هي الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الافتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي: أستراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزيلندا، فلندا، إسلندا، الدانمارك، اليونان وتركيا، وقد قامت اللجنة

بتعديل ذلك المفهوم خلال جويلية 1994 وذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة خمسة سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي، أما بالنسبة للدول مرتفعة المخاطر فهي تشمل كل دول العالم ما عدا عدا الدول التي أشير إليها في المجموعة السابقة[35].

حيث قامت لجنة بازل كذلك بوضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول : فالوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة وكذا باختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، ومن هنا نجد أن الأصول تندرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال أوزان خمسة وهي: الصفر، 10%، 20%، 50%، 100%.[36]

الموجودات وأوزانها حسب مقررات اتفاقية بازل I

الموجودات	الوزن
أولا : موجودات لا تحمل مخاطر.	
– النقود	**صفر**
– المطلوبات من الحكومة والبنك المركزي بالعملة المحلية	
– مطلوبات أخرى من دول OCDE وبنوكها المركزية	
– مطلوبات معززة بضمانات نقدية أو ضمانات من حكومات OCDE	
ثانيا : موجودات متوسطة المخاطر	
–مطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض المضمونة من قبلها (باستثناء الحكومة المركزية)	**0– 50 %**
– مطلوبات من مصارف مرخصة في دول OCDE أو قروض مضمونة من قبلها	**%20**
– المطلوبات من مصارف التنمية الدولية والإقليمية	**%20**
– مطلوبات من مؤسسات القطاع العام لحكومات OCDE أو قروض مضمونة من قبلها	**%20**
–مطلوبات أو قروض مضمونة من مصارف خارج دول OCDE وبقي على استحقاقها أقل من سنة	**%20**
– قروض تم تسنيدها بالكامل لعقارات لأغراض السكن والتأجير	**%50**
ثالثا : موجودات عالية المخاطر	
– مطلوبات من القطاع الخاص	**100 %**
– مطلوبات من مصارف خارج دول OCDE وبقي على استحقاقها أكثر من سنة	
– مطلوبات من الحكومات المركزية لدول غير OCDE (ما لم تكن بالعملة المحلية)	
– مطلوبات من شركات تابعة للقطاع العام	
– الموجودات الثابتة مثل المباني والآلات	
– العقارات والاستثمارات الأخرى	
– الأدوات الرأسمالية الصادرة من قبل مصارف أخرى	
– الموجودات الأخرى	

المصدر: الطيب لحيلح،كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بال، الملتقى الوطني حول: الإصلاح المصرفي في الجزائر، جامعة جيجل، 2005،ص19.

2-1-1-مكونات رأس المال حسب معيار بازل I :

تم تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين :

-رأس المال الأساسي: ويمثل الشريحة الأولى ويشمل العديد من العناصر هي: حقوق المساهمين(رأس المال المدفوع) و الاحتياطيات المعلنة (الاحتياطات العامَّة و الاحتياطات القانونيَّة و الأرباح غير الموزَّعة أو المحتجزة).

-رأس المال المساند: ويمثل الشريحة الثانية وتشمل على: احتياطيات إعادة تقييم الموجودات و المخصصات العامة و الاحتياطيات غير المعلنة و أدوات رأس المال الهجينة(دين + حق ملكية) و الديون ط الأجل من الدرجة الثانية.

وتشترط توصيات لجنة بازل أن لا يزيد مبلغ رأس المال المساند عن 100% من مبلغ رأس المال الأساسي. [37]

وهكذا فإن معدَّل كفاية رأس المال حسب مقرَّرات لجنة بازل I كما يلي :

$$\frac{\text{رأس المال(الشريحة1+الشريحة2)}}{\text{مجموعة التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة الخطر}} \geq 8$$

2-1-2-التعديلات التي أُدخلت على اتفاقية بازل I :

- في أفريل 1995 قامت لجنة بازل للإشراف المصرفي باقتراح إدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك،[38] بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تُعنى بمخاطر الائتمان فقط، وعرضتها للنقاش، ومع إدخال التعديلات عليها أصبحت جاهزة للتطبيق 1998م.

-إضافة شريحة ثالثة لرأس المال وتتمثل في القروض المساندة لأجل سنتين وفقا لمحددات معينة إضافة إلى الشريحتين من قبل.[39]

وفق هذا التعديل فإنه عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في12.5 ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة والمجمعة لغرض مقابلة مخاطر الائتمان، وبالتالي سوف يكون بسط الكسر هو مجموع رأس مال البنك من الشريحة الأولى والثانية والذي تم تحديده عام1988 ،بالإضافة إلى عناصر رأس المال من الشريحة

الثالثة والتي يمكن استخدامها لمواجهة المخاطر ،وبالتالي تصبح إذن العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي:[40]

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)}}{\text{الأصول المرجّحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقيّة} \times 12,5} \geq 8\ \%$$

ما هي تأثيرات مقررات بازل 1 على النظام المصرفي الدولي ؟

أ- ايجابيات تطبيق مقررات بازلI: تتمثل أهم ايجابياتها فيما يلي :

✓ دعم واستقرار النظام المصرفي الدولي وإزالة التفاوت فيما بين قدرات البنوك على المنافسة وتحقيق نوع من العدالة في هذا المجال ، وتنظيم عمليات الرقابة على معايير كفاية رأس المال وجعلها أكثر ارتباطا بالمخاطر التي تتعرض لها أصول البنوك

✓ حث البنوك على أن تكون أكثر حرصا في توظيفاتها من خلال الاتجاه إلى التوظيف في أصول ذات أوزان أقل مخاطرة، والموازنة المستمرة بين حجم الأصول الخطرة ورأس المال المقابل لها، بل ربما تضطر البنوك أيضا إلى تصفية أصولها الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة، إذا واجهت صعوبة في زيادة عناصر رأس المال لاستيفاء النسبة المطلوبة لمعيار كفاية رأس المال[41].

✓ إتاحة المعلومة حول البنوك مما يساعد العملاء على اتخاذ القرار الأفضل؛

✓ سهولة التطبيق بما يوفر على البنوك الوقت والجهد؛ نظرا لاهتمامها فقط بمخاطر الائتمان[42].

ب- سلبيات مقررات بازل 1:وجهت لها عدة انتقادات يتمثل أهمها في:

✓ على الرغم من أن المقررات الأصلية لبازل 1 كانت بمثابة خطوة نحو قيام البنوك بالاحتفاظ برؤوس أموال وفقا لحجم المخاطر التي قد تتعرض لها، فإن تعريف المخاطر الذي تضمنته تلك المقررات قد انطوى على تبسيط شديد للمخاطر الفعلية المحيطة بالأصول المصرفية،حيث تم التركيز بصفة أساسية على مخاطر الائتمان التي تتعرض

لها البنوك، وعلى الرغم من أخذ مخاطر السوق في الحسبان في التعديل الخاص بعام 1996 ، إلا أنه لم يتم تناولها بصورة شاملة حيث تم التركيز على مخاطر السوق بالنسبة لبنود محفظة المتاجرة فقط ولم يتناول مخاطر السوق التي يتعرض لها بقية بنود أصول والتزامات البنك، كما لم يتم التعرض لمخاطر التشغيل ومخاطر السيولة التي أصبحت تشكل جانبا أساسيا من مخاطر البنوك في العصر الراهن.[43]

✓ أعطى معيار بازل 1 وضعا مميزا لمخاطر مديونيات حكومات وبنوك دول المنظمة OECD على حساب غيرها من حكومات وبنوك باقي دول العالم، حيث خصص وزن مخاطر منخفض لدول OECD ، على الرغم من أن بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة تعاني من مشاكل اقتصادية قد تفوق دول العالم الأخرى غير الأعضاء بها مثل تركيا واليونان.[44]

✓ لم تواكب مقررات اتفاقية بازل 1 تطورات إدارة المخاطر والابتكارات المالية.[45]

✓ تشجع اتفاقية بازل 1 البنوك على امتلاك الأصول السائلة وشبه السائلة ذات درجة المخاطرة المنخفضة وإحجامها عن الاستثمار في المشروعات الضخمة ذات المخاطرة المرتفعة، مما يتعارض مع تحقيق التنمية في الدول النامية خاصة.

✓ اشتداد المنافسة التي تواجهها البنوك من المؤسسات غير المصرفية التي دخلت مجال العمل المصرفي مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار، ولا تخضع بدورها لمتطلبات معيار كفاية رأس المال، فضلا عن التكلفة الإضافية التي تقع على المنشآت المصرفية والتي تتحملها في سبيل المعيار، مما يجعلها في موقف تنافسي أضعف من المنشآت التي تؤدي خدمات مماثلة. [46]

كيف واجهت الدول العربية سلبيات اتفاق بازل 1 ؟

فيما يخص كيفية مواجهة سلبيات اتفاق بازل على البنوك العربية، هناك العديد من التوصيات تمثلت في:

1- العمل على البنوك الصغيرة.

2- تحسين الموقف التنافسي.

3- التنسيق المستمر بين الفروع المختلفة.

4- دراسته وتحليل خبرة البنوك المندوبة.

5-التنويع في محفظة القروض الممنوحة والاستثمارات في البنك الموحد.

6 -إدخال التكنولوجيا المبتكرة لمسايرة عمل البنوك الكبيرة ودعم القدرة التنافسية.

2-2-مقررات اتفاقية بازل 2:

رغم الإيجابيات التي انجرت عن اتفاقية بازل1 ، إلا أنه كان لها نقائص استوجب إعادة النظر فيها على مراحل وذلك منذ 1999 م وإلى غاية 2006 م ، حيث بدأ تطبيق اتفاقية بازل 2 مع بداية عام 2007 م، وقد جاءت هذه الاتفاقية بنظرة أشمل وأدق لمخاطر البنوك، كما دعمت رأس مالها بعناصر جديدة، وكما أشرنا سابقا فلقد غطت اتفاق بازل1 نوعين من المخاطر هما مخاطر الائتمان ومخاطر السوق،في حين غطت اتفاقية بازل 2 بالإضافة إلى المخاطر السابقة مخاطر التشغيل ، مع اختلاف أساليب قياس مخاطر الائتمان في بازل 2 عن بازل 1 .

2-2-1-معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل 2:

لقد أدى إضافة مخاطر التشغيل إلى تغيير مقام نسبة كفاية رأس المال وعلية يتم احتساب معدل كفاية رأس المال طبقا للمقررات الجديدة من خلال المعادلة الموضحة في الشكل ادناه.

شكل : معادلة كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 2

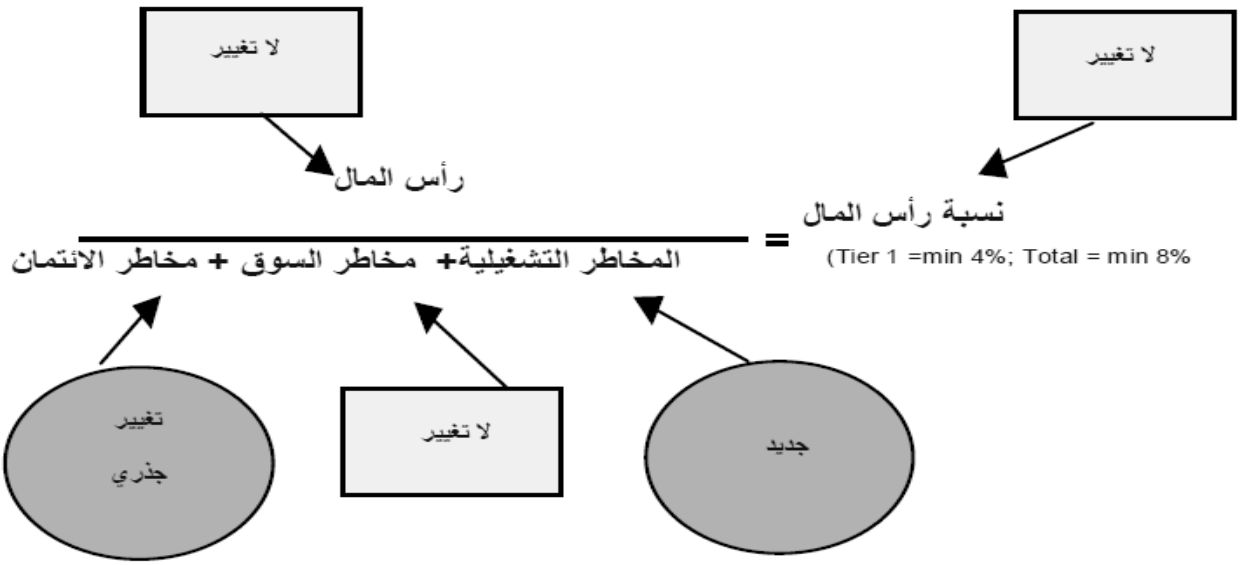

المصدر: ميرفت على أبو كامل، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف "وفقاً للمعايير الدولية" بازل II دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال،الجامعة الإسلامية،غزة، فلسطين، 2007، ص43

وقد ركزت مقررات بازل II على ثلاثة أركان(دعائم) أساسية موضحة بالتفصيل في الجدول التالي وهي:

الدعائم الأساسية للمقررات اتفاقية بازل II

الدعامة الأولى	الدعامة الثانية	الدعامة الثالثة
متطلبات الحد الأدنى:	**عمليات المراجعة الداخلية:**	**انضباط السوق:**
– لا تغيير في المعدل المتمثل 8%، وكذلك لا تغيير جوهري في احتساب متطلبات رأس المال تجاه مخاطر السوق. – تغيير كبير في أساليب احتساب المتطلبات تجاه المخاطر الائتمانية، كما تم اضافة متطلبات تجاه المخاطر التشغيلية. – بالنسبة للمخاطر الائتمانية ، هناك ثلاثة أساليب مختلفة لاحتساب الحد الأدنى وهو الأسلوب المعياري وأسلوب التقييم الداخلي الأساسي وأسلوب التقييم الداخلي المتقدم. – وهناك حوافز للمصارف لاستخدام أساليب التقييم الداخلي ، إلا أن ذلك يتطلب تواجد أنظمة رقابية فعالة، وكفاءة كبيرة في جميع البيانات والمعلومات وادارة المخاطر – بالنسبة للمخاطر التشغيلية هناك ثلاث أساليب في احتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، وهي أسلوب المؤشر الأساسي ، والأسلوب المعياري ، وأسلوب القياس المتقدم،ويتم الاختيار وفقا لشروط ومعايير معينة.	أربعة مبادئ رئيسية: – يتوجب على المصارف امتلاك أساليب لتقييم الكفاءة الكلية لرأس المال وفقا لحجم المخاطر وأن تتطلب أيضا استراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة. – يتوجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى المصارف الخاضعة لها،واتخاذ الاجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود. – يتعين على الجهة الرقابية أن تتوقع احتفاظ المصارف بزيادة في رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، وأن تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامهم بذلك. – يتعين على الجهة الرقابية التدخل، في وقت مبكر لمنع انخفاض أو تراجع رأس المال عن المستوى المطلوب،واتخاذ اجراءات سريعة في حال عدم المحافظة على هذا المستوى. – هناك اهتمام في عمليات المراجعة الرقابية بصورة رئيسية ،بمخاطر التركيز ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الرهونات.	– يعمل انضباط السوق على تشجيع سلامة المصارف وكفايتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية. – هناك افصاح أساسي وافصاح مكمل لجعل انضباط السوق أكثر فعالية ويشمل الافصاح أربعة نواحي رئيسية، وهي:نطاق التطبيق، وتكوين رأس المال، وعمليات تقييم وادارة المخاطر،بالاضافة إلى كفاية رأس المال.

لمصدر: صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية لاتفاقية بازل II والدول النامية،أبو ضبي، 2004، ص18.

☜ ماهي انعكاسات مقررات بازل 2 على النظام المصرفي ؟ 🕘

أ- **الانعكاسات الايجابية** :تتمثل أهم الانعكاسات الايجابية لهذه الاتفاقية في[47]:

- ✓ ضمان سلامة البنوك ومنه الحفاظ على استقرار النظام البنكي والمالي؛
- ✓ ضمان المنافسة العادلة ما بين البنوك عن طريق توفير تشريعات متكافئة ما بين مختلف البلدان التي تنشط فيها؛
- ✓ إلغاء كل تمييز ما بين الدول واقتصارها فقط على المخاطر التي تحملها؛
- ✓ إمكانية الاستفادة من تخفيض رأس المال للبنوك التي تطبق طرق التقييم الداخلي؛
- ✓ توسيع قاعدة المخاطر والأخذ في الحسبان بعض الأدوات المستحدثة للتقليل منها.

ب- **الانعكاسات السلبية** :تتمثل نقائص هذه الاتفاقية :[48]

- ✓ تتواكب مع البنوك الكبيرة والتي لديها خبرات وتقنيات تمكنها من تطبيقها؛
- ✓ تعتبر تحد حقيقي للبنوك التي تتواجد في العالم المتخلف، نظرا لعدم توفر البيئة المناسبة لتطبيقها؛
- ✓ غير إلزامية التطبيق مما يحد من مفعولها؛
- ✓ لم تعط تصنيف ائتماني لبعض ممارسات البنوك، مما يضاعف من تكاليف التمويل لديها؛
- ✓ احتجاز نسب أكبر من الأرباح لتكوين مخصصات يؤدي إلى تراجع ربحية البنوك؛
- ✓ لم تراع الحالات الخاصة لبعض أنشطة البنوك، ونخص بالذكر البنوك الإسلامية.

رغم سلبيات هذه الاتفاقية وصعوبة تطبيقها، إلا أن أغلب البنوك، سعت لتطبيقها والالتزام بها بما فيها البنوك الإسلامية.

☜ **فشل مقررات بازل 2 في حماية البنوك من الضغوط الائتمانية التي تعرضت لها بسبب الأزمة المالية العالمية 2008، الأمر الذي جعل بعض الاقتصاديين يشككون في الافتراضات الضمنية التي يقوم عليها إطار بازل 2؟**🕘

المحاضرة العاشرة: مقررات لجنة بازل 3 وأهم انعكاساتها:

أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية ، وهي مجموعة مكونة من محافظي البنوك المركزية ومديري الإشراف فيها، عن إصلاحات للقطاع البنكي بتاريخ 12 سبتمبر 2010 وذلك بعد اجتماعها في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية ، وتم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010، وتلزم قواعد اتفاقية «بازل 3» البنوك بتحصين أنفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن[49]، و تهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل 3 إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، حيث أن الانتقال إلى نظام بازل الجديد يبدو عملياً إذ أنه سوف يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل، إذ أن تبني المعايير المقترحة يتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك برأسمال ذي نوعية جيدة .

1-الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 3:

- ✓ إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم(رأس مال أساسي)وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4,5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب2 %وفق اتفاقية بازل2.
- ✓ تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2,5 %من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7 %وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة للتطبيق قد تصل إلى عام 2019 جعلت البنوك تتنفس الصعداء.
- ✓ وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و 2.5% من رأس المال الأساسي(حقوق المساهمين)، مع

توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

✓ رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4 %إلى 6%وعدم احتساب الشريحة الثالثة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات اعتباراً من يناير عام 2013وصولا إلى بداية العمل بها في عام2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019 .

✓ متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال: إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8 % حالياً إلى 10.5 % وتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدراً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك.

✓ تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضاً اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لا زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات.[50]

2-محاور اتفاقية بازل III:

تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور هامة هي:

✓ ينص المحور الأول لمشروع الاتفاقية الجديدة على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصراً على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيّدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها.

أما رأس المال المساند فقد يقتصر على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف، وأسقطت بازل 3 كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقات السابقة.

✓ تشدِّد مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر

الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

✓ تُدخِل لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي – Leverage Ratio - وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية.

✓ يهدف المحور الرابع إلى الحؤول دون إتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.

✓ يعود المحور الخامس لمسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيولةLCR والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوماً، أما النسبة الثانية NSFR فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها[51].

3–تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي :

أهم تأثيرات مقررات بازل 3 على النظام المصرفي ، والتي نلخصها في النقاط التالية:

✓ إعادة هيكلة أو التخلص من بعض وحدات العمل في البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الأموال.

✓ عدم القدرة على توفير كامل الخدمات أو المنتجات (تجارة، التوريق) وذلك بسبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون أمام عملية التوريق. [52]

✓ انخفاض خطر حدوث أزمات مصرفية: تعزيز رأس المال و الاحتياطات السائلة جنبا إلى جنب مع التركيز على تعزيز معايير إدارة المخاطر يؤدي إلى خفض خطر فشل البنك،وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.

✓ إن مقرارات بازل 3 ستجعل السيطرة على البنوك العالمية أقوى من ذي قبل بما يضمن للبنوك القدرة والملاءة المالية التي من خلالها تستطيع التصدي للأزمات المالية الطارئة حتى لا يتكرر ما حدث لبنوك عالمية كبنك (ليمان بررذرز) في الأزمة المالية الأخيرة، ضف إلى ذلك أن الميزة الأساسية في بازل 3 تكمن في أن النموذج المالي الرياضي لاحتساب أخطار الأصول، صار أكثر صرامة ودقة في عملية تقييم الأصول الخطرة.

✓ انخفاض إقبال المستثمرين على الأسهم المصرفية: نظرا إلى أن أرباح الأسهم من المرجح أن تنخفض للسماح للبنوك بإعادة بناء قواعد رأس المال، وبصفة عامة سينخفض العائد على حقوق المساهمين وكذلك ربحية المؤسسات بشكل كبير.

✓ التعارض في تطبيق مقررات لجنة بازل3 يؤدي إلى التحكيم الدولي:لأن الاختلاف في تطبيق معايير لجنة بازل 3 كما حدث في بازل 1 و بازل 2 سيؤدي إلى تواصل تعطيل استقرار الشامل للنظام المالي.

✓ فرض ضغوطاً على المؤسسات الضعيفة: حيث تجد البنوك الضعيفة صعوبة كبيرة لرفع رأس مالها .

✓ الزيادة من احتياطات البنوك ورفع من رأسمالها ، وتحسين من نوعيته.

✓ التغير في الطلب على التمويل من تمويل قصير الأجل إلى تمويل طويل الأجل:فإدخال نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة والطويلة الأجل تدفع الشركات بعيدا عن مصادر التمويل قصيرة الأجل وأكثر نحو ترتيبات التمويل على المدى الطويل، وهذا يؤثر بدوره في هوامش الربح التي يمكن تحقيقها. [53]

✓ ان معايير اللجنة الدولية المصرفية (بازل 3) ستدفع باتجاه رفع كلفة الخدمات المصرفية على الشركات والأفراد المتلقية لهذه الخدمة مقابل تطبيق ضوابط اكثر تدخلا في هيكل رأسمال البنوك وموجوداتها وبالتالي تحميل ادارتها تكاليف اكبر تتطلب رفع اسعار الخدمات المقدمة للجمهور.

✓ انخفاض القدرة على الإقراض: ان القيود التي تتعلق بزيادة حجم الاحتياطيات النظامية التي لدى البنوك فيها تقييدا للبنوك في الإقراض ما يعمق من ازمة السيولة الحالية، وبالتالي يرفع التكلفة على البنوك في تحصيل سيولة قصيرة الاجل ووفيرة وهو ما سينعكس لاحقا على رفع تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للشركات والأفراد نظرا لارتفاع الكلفة التشغيلية للمصارف[54] .

✓ إقرار شفافية أكبر في العالم المالي. [55]

✓ قد تتسبب معايير "بازل 3" في تفاقم الأزمة لدى المؤسسات المالية الكبرى بما يؤدي ببعضها إلى الانهيار، بينما تكافح الحكومات من أجل انقاذ المؤسسات المالية من الأزمة المالية، وهذا حسب عن تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي ، والذي حذر من أن معايير "بازل 3" سوف ترفع من الدافعية لدى الكثير من المؤسسات المالية من أجل التحايل على أطر العمل الطبيعية المعمول بها في الأنظمة المصرفية، وحذر من أن "الزام البنوك برفع رؤوس أموالها قد يضع النمو في وضع حرج".[56]

✓ إن تطبيق نظام بازل 3 سيجعل من اقتصاديات الدول النامية تعاني وسيضع البنوك في وضع لا تستطيع المشاركة والمساهمة في تمويل التنمية الأساسية الضرورية لبلدانها.[57]

✓ معايير بازل 3 ستحدّ من قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية:وهذا بعد فرضها قيود على السيولة النقدية ، والتي ستؤدي إلى حدوث نوع من التشدد الائتماني وعدم قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية الضخمة التي تقودها الحكومة، إلى جانب أن تطبيق هذه المعايير سيؤدي إلى زيادة تكلفة القروض الممنوحة لأي قطاعات أو أنشطة اقتصادية.

أسئلة للبحث

☜ على اثر الأزمة المالية العالمية الراهنة، برز الاتجاه نحو البنوك الإسلامية كجزء من الحل، ماهي صيغ التمويل الإسلامي؟ 🕘

☜ ما هي أهم وظائف الأسواق المالية ؟ 🕘

–وظائف الأسواق المالية :

1– زيادة معدل نمو الاستثمار القومي .
2– توفير درجة عالية من السيولة للمستثمرين
3– تقويم أداء الشركات والمشروعات الاستثمارية.
4– إتاحة أوعية ادخارية متنوعة .
5– الاستفادة من التطورات المالية والاقتصادية العالمية .
6– تنمية الوعي المالي والاستثماري .
7– تخصيص الموارد الاستثمارية أفضل تخصيص ممكن .
8– المساهمة في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية
9 – تقييم وتحديد أسعار الأوراق المالية .
10–الحد من معدلات التضخم .
11 –إتاحة مؤشر للحالة الاقتصادية .
12–تخفيض المخاطر التي تواجه المدخرين والمستثمرين .

☜ قارن بين اسواق النقد واسواق رؤوس الاموال ؟ 🕘

☜ تلعب البنوك التجارية دورا هاما في تنشيط الأسواق المالية ، كيف ذلك ؟ 🕘

الهوامش:

[1] د. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 36.

[2] إبراهيم بن صالح لعمر، النقود الائتمانية ودورها وأثرها في الاقتصاد، الطبعة الثانية، دار الجامعية، مصر، 2001، ص 05.

[3] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص37.

[4] عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار مجد لاوي، الأردن ، 1999 ، ص 223.

[5] عبد الرحمن يسرى أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الجامعية ، مصر، 2003، ص 61.

[6] صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية ، لبنان، 1984، ص142.

[7] محمود حميدات،النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 44.

[8] مُحَّد دويدار، الاقتصاد النقدي، دار الجامعية الجديدة ، مصر، 1998، ص 208.

[9] تادرس قريصة، مرجع سبق ذكره، ص145.

[10] منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثانية ، جامعة طنطا، مصر، ، 1996، ص81.

[11] مُحَّد سعيد سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية، مصر، 1993، ص 20.

[12] أسامة مُحَّد الفولي ، مبادئ النقود والبنوك، الدار الجامعية، مصر،ص 169.

[13] عقيل جاسم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 274.

[14] سليمان أحمد اللوزي، إدارة البنوك، دار الفكر ، الأردن، ص 37.

[15] د. أحمد مُحَّد مندور، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2003-2004، ص 224.

[16] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 53.

[17] د. أحمد مصطفى، د. سمير مُحَّد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 156.

[18] ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر،1993، ص 33.

[19] د. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 125.

[20] د. عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص91.

[21] مصطفى سليمان، حسام داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة ، الأردن، سنة 2000، ص 224.

[22] د. عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 80-81.

[23] -بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص112- 113.

[24] مجدي مُحَّد شهاب، الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية ، لبنان، 1993، ص 194.

[25] أسامة مُحَّد الفولي، مرجع سبق ذكره، ص 173.

[26]-www. *mng.uokufa.edu.iq/teaching/.../section%20five.doc.*

[27]– www. *mng.uokufa.edu.iq/teaching/.../section%20five.doc.*

[28]– www. *mng.uokufa.edu.iq/teaching/.../section%20five.doc.*

[29]– www. *mng.uokufa.edu.iq/teaching/.../section%20five.doc.*

[30]– www. *mng.uokufa.edu.iq/teaching/.../section%20five.doc.*

[31]– www. *mng.uokufa.edu.iq/teaching/.../section%20five.doc.*

[32]– www. *mng.uokufa.edu.iq/teaching/.../section%20five.doc.*

[33] – صندوق النقد العربي، **الملامح الأساسية لاتفاقية بازل 2 والدول النامية**،أبو ضبي، 2004، ص ص 11-12.

(*)– خبير مصرفي إنكليزي من بنك إنكلترا المركزي .

[34] –Philippe GARSUAULT, Stéphane PRIAMI, **La banque fonctionnement et stratégies**, ECONOMICA ,Paris,1995, p170

[35] –عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدر الجامعية، مصر، 2001،ص84.

[36] – ميساء محي الدين كلاب، **دوافع تطبيق دعائم بازل 2 وتحدياتها – دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**–،رسالة ماجستير (منشورة)، الجامعة الإسلامية، فلسطين،2007،ص31.

[37] –طيب لحيلح، **كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بازل**، الملتقى الوطني حول الاصلاح المصرفي في الجزائر، جامعة جيجل، الجزائر،جويلية2005،ص2005، ص ص 5-6.

[38] – طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2003،ص155.

[39]– عبد المطلب عبد الحميد: **العولمة واقتصاديَّات البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص99.

[40] – لعراف فائزة، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**،مذكرة ماجستير(غير منشورة)، تخصص:إدارة أعمال، جامعة مسيلة،2010، ص ص 60،61.

[41] –المرجع السابق، ص63.

[42] – رقية بوحيضر ومولود لعرابة، **واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل2**، مجلة االاقتصاد الإسلامي، المجلد 23، العدد 2، جامعة الملك عبدالعزيز ،2010، ص18.

[43] – لعراف فايزة، مرجع سابق،ص 64.

[44] – أمل سلطان، **مقررات بازل2** ،أوراق عمل ، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، لا يوجد سنة النشر،ص25.

[45] –رقية بوحيضر،مولود لعرابة، مرجع سابق، ص18.

[46] –لعراف فايزة ، مرجع سابق، ص 65.

[47] – مُحَمَّد بن بوزيان، بن حدو فؤاد، عبد الحق بن عمر،**البنوك الإسلامية و النظم و المعايير الاحترازية الجديدة: واقع و آفاق تطبيق لمقررات بازل(3)، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي**–النمو المستدام و التنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي–، الدوحة، قطر، ديسمبر 2011.

[48] – سمير الخطيب،" **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**"، منشأة المعارف، مصر،2005، ص ص 54-55.

[49] – أحمد حميد الطاير،حلقة نقاشية تحت عنوان **نظرة مستقبلية للمشهد الإقتصادي في دبي 2011**، دبي،30 مارس2011، ص14.

[50] – معهد الدراسات المصرفية ، مرجع سابق،ص 3.

[51] – معهد الدراسات المصرفية ، مرجع سابق،ص ص 3-4.

[52]– Abdullah Haron , **Basel III**: **Impacts on the IIFS and the Role of the IFSB**, World Bank Annual Conference on Islamic Banking and Finance , Islamic Financial Services Board, 23 – 24 October 2011,p19.

[53] - KPMG International Cooperative ,**basel 3 pressure building**, Switzerland, decembre2010,p6.

[54] – فيصل الشمري، **خبراء لـ «النهار»: معايير «بازل 3» سترفع كلفة الخدمات المصرفية**، جريدة النهار، العدد 1046،الكويت،15 سبتمبر 2010.

[55] – مُحَمَّد بن بوزيان، بن حدو فؤاد، عبد الحق بن عمر، مرجع سابق.

[56] **– العربية**،صندوق النقد يحذر من انهيار مصارف كبرى بسبب بازل 3،**مقال منشور على الموقع الالكتروني**: http://www.alarabiya.net، **نشر يوم 26 سبتمبر 2012**.

[57] –البلاد، **الفيصل: تطبيق 'بازل 3' يضر باقتصاديات الدول النامية** ، http://www.inewsarabia.com،نشرت يوم 31/3/2013 .

مصطلحات بنكية

عربي –انجليزي

ادارة الودائع	*Deposits Management*
مفهوم الودائع	*Deposits Concept*
الاستراتيجيات الاساسية لجذب الودائع	*Basic Strategies For Attracting Deposits*
العوامل المؤثرة على جذب الودائع	*Effective Factors On Attracting Deposits*
العوامل المؤثرة على عدم استقرار الودائع	*Factors Effecting the Deposits Non- Stability*
آلية توليد الودائع	*Mechanism Of Creating Deposits*
الودائع الاهلية	*People Deposits*
الودائع الحكومية	*Government Deposits*
الودائع المختلطة	*Mixed Deposits*
الودائع الاولية	*Primal Deposits*
الودائع المشتقة	*Derived Deposits*
الودائع الجارية (تحت الطلب)	*Current Deposits*
ودائع التوفير	*Saving Deposits*
ودائع لأجل	*Time Deposits*
الودائع النشيطة	*Vital Deposits*
الودائع المستقرة	*Stable Deposits*
استراتيجية المنافسة السعرية	*Price Competition Strategy*
استراتيجية المنافسة غير السعرية	*Non – Price Strategic Competition*
خدمات تفضيلية للزبائن	*Favorable Services For Customers*
التسويق المصرفي	*Bank Marketing*
اوراق مالية متداولة	*Active circulation*
مصاريف بنكية	*Activity charge*
سلفة بضمان سندات مالية	*Advice of dispatch*
عمولة صرافة	*Agio*
حساب محجوز عليه	*Attached account*
يضمن قرضا ، يعزز قرضا	*Back a loan*

Delivery of domestic consumption	تحويل مصرفى داخلى
Bank consortium	اتحاد بنكى
Bank deposits	ودائع مصرفية
Bank draft	اوراق مالية متداولة
Bank for international settlements	بنك التسويات الدولية
Bank house	منشأة مصرفية
Bank lien	حجز مصرفى
Bank merger	ادماج مصرفى
Bank minimum lending rare	الحد الادنى لسعر فائدة الاقراض المصرفى
Bank money order	حوالة بريدية مصرفية
Bank overdraft	سحب على المكشوف
Bankable bill of exchange	سند يقبله المصرف
Banker 's line	حق البنك فى حجز الوديعة المرتهنة
Bond dividend	قسيمة فوائد
Bouncing cheque	شيك بدون رصيد
Call deposit	وديعة تحت الطلب
Cambist	صراف ، دليل تحويل العملات
Required Reserve Ratio	نسبة الاحتياطي القانوني
Required Reserve Ratio	نسبة الاحتياطي القانوني
Cash Reserves	الاحتياطيات النقدية
Primary Reserves	احتياطيات اولية
Leakage	نسبة التسرب
Deposits According to Ownership	الودائع حسب الملكية
Fast Services	سرعة اداء الخدمة
Favorable Services For Customers	خدمات تفضيلية للزبائن
Machines Automated Teller	آلات الصرف الذاتي
Operation Card	بطاقة التشغيل
Fractional Reserves	الاحتياطيات الجزئية
Basel Committee	لجنة بازل

الهوامش

المصطلحات